الجمعية العربية
للبحوث الاقتصادية

د. محمد محمود الإمام
1998/7/1

التنمية العربية في عالم متغير

مقدمة

نتناول في هذه الدراسة أحد جوانب المحور الأول من محاور دراسات الاقتصاد العربي وتحديات القرن الحادي والعشرين، وهو المحور الخاص بالتحديات التي يتعين على العرب مواجهتها في القرن المقبل. وعلى وجه الخصوص سوف نعنى بالقضية الأولى من المجموعة الثالثة التي تعالج "تحديات المواجهة الشاملة"، والتي عرفها البيان الإعلامي للمؤتمر على النحو التالي:

> "تطوير نموذج إنمائي بالمعنى الواسع الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، نابع من الأرضية الثقافية والحضارية للوطن العربي، ومستوعب للتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية من جهة، وقابل للتطبيق بفاعلية في الظروف الواقعية للأقطار العربية، من جهة أخرى".

ومما يسترعي النظر في هذا التعريف أنه أكد على الأبعاد المختلفة للمجتمع الإنساني في التنمية، بما في ذلك – ضمنا – التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره سبيلا إلى تعزيز التنمية، كما أسس الأمر على قاعدة ثقافية ذاتية في الوقت نفسه. ووجدت في هذا ما يتفق مع آراء قادني إليها التعمق في دراسة التنمية، خاصة من منظور كل من التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية، مقتربا بذلك مع المعنى الشامل الذي يستهدفه المؤتمر. من جهة أخرى فقد سبق لي تناول المتغيرات المستجدة على الأصعدة المختلفة، ومغزاها بالنسبة للتنمية العربية والعمل العربي المشترك[1]. وبناء عليه فسوف أولي هنا مزيدا من العناية لبلورة النموذج الإنمائي المتفق مع هذه الاعتبارات.

وتنقسم هذه الدراسة إلى الأقسام الثلاثة التالية:

القسم الأول يتناول "قضايا التنمية العربية، دروس التجربة". ولسنا هنا في معرض تقييم تفصيلي للتجارب العربية، فهذا أمر سبق أن تعرضت له دراسات بل وندوات عديدة، أسهم فيها عدد كبير من المفكرين العرب[2]. ولكننا نسعى إلى تبيّن العناصر المشتركة والمتباينة في استراتيجيات التنمية العربية، ومدى جدواها، في ظل الظروف التي صيغت فيها، ومدى توافقها مع الأوضاع الحالية والمستقبلة. مع الأخذ في الاعتبار المنهجين القطري والقومي في التنمية.

ويتناول القسم الثاني التطور في مفاهيم النمو والتنمية، وصولا إلى مفهوم يستوعب مختلف أوجه الحياة الإنسانية. كما يعالج محددات عملية التنمية، وبخاصة في إطار النظرة الاقتصادية، المحدودة بالاستثمار في رأس المال العيني والمعتمدة على الكفاءة الاقتصادية. ومن ثم يسعى إلى إعادة صياغة مقاربة التنمية على أساس ثقافي ذاتي في إطار تطوير مجتمعي شامل يحقق الكفاءة الاجتماعية.

وننتقل في القسم الثالث إلى بيان أركان النموذج التنموي العربي في المستقبل في خمس مجموعات. تستعرض الأولى ما يجب أن يسعى إليه النموذج التنموي من أجل التخلص من تركة الماضي، بينما تستكمل الثانية قائمة التحديات باستعراض الموقف من التوجهات المطروحة عالميا. وفي المجموعة الثالثة نتناول أسس النظرة البديلة المقترحة إلى التنمية. وتشمل المجموعة الرابعة الأبعاد المختلفة لهذه النظرة البديلة. وقد أرجأنا إلى المجموعة الخامسة والأخيرة البعد القومي في مواجهة البعد القطري، وما ينطوي عليه من تعددية أو أحادية في المناهج.

القسم الأول: قضايا التنمية العربية، دروس التجربة

قضيتان برزتا على الساحة العربية خلال الربع الثالث من القرن الحالي: الأولى هي الاستقلال والتحرر من الاستعمار؛ والثانية هي تحقيق التنمية التي اتخذت في الغالب منحى اقتصاديا محوره التخلص من الأواصر الوثيقة التي سعى الاستعمار إلى ربط الاقتصادات العربية بها إلى اقتصاداته الصناعية المتقدمة. ومن ثم فقد اتخذ التصنيع أولوية متقدمة، خاصة وأن الترجمة العملية لتلك الأواصر كانت التخصص في القطاعات الأولوية. فبعضها سادت فيه قطاعات أولية زراعية، تقليدية في الغالب، وإن أدخل المستعمر تطويرا على جانب منها لضمان استمرار إمداداته بمنتجاتها وفق المواصفات التي يراها مناسبة، وبأقل تكلفة ممكنة. وفي الوقت نفسه ساهمت البرجوازيات المحلية في تحقيق تدني التكاليف على حساب الفئات العاملة الزراعية، التي استبقيت عند أدنى مستويات العيش وأقل درجات المهارة، وهو ما عزز، وعززه، تفشي الأمية فيها، وعدم تحقيق الشعارات التي رفعتها حكومات وطنية مدعية محاربة ثالوث "الفقر والجهل والمرض". أما البعض الآخر فبدا قانعا بما تلقيه الشركات دولية النشاط التي احتكرت عملية استخراج الثروات الطبيعية وعلى رأسها النفط، كما احتكرت نقل الصادرات منها، وكذلك نقل الواردات إليها من المنتجات الصناعية بل والغذائية التي كانت شحيحة، مستعينة بمؤسسات مالية ونقدية ترتبط بالمراكز المالية العالمية، التي كانت متربصة لالتهام أي فوائض عند ظهورها. وبحكم ضآلة الكثافة العمالية لعمليات استخراج النفط والغاز، بقيت القوى العاملة المحلية، والمحدودة في الأغلب الأعم، خارج العملية الإنتاجية الرئيسية، واتجهت إلى بناء الجهاز الإداري تحت راية الاستقلال السياسي التي تأخر رفعها في ثلثي الدول العربية. وساهمت هذه العوامل في تشكيل نموذج التنمية الذي ساد في معظم الدول العربية، وإن كان قد تأثر بسمات خاصة تفاوتت بقدر محدود بين مجموعات قطرية، يمكن تمييزها على النحو التالي[3]:

- الدول السابقة إلى الاستقلال، وهي المنشئة لجامعة الدول العربية، ومن ثم كانت حكوماتها مهيأة للعب دور بارز في الحياة الاقتصادية. وذهب بعضها إلى انتهاج نوع من الاشتراكية (سوريا، العراق، مصر)، وإن بدأت تتخلى عنه تحت وطأة دعاوى الليبرالية، لتشارك الباقين (السعودية، الأردن، لبنان، بهذا الترتيب) في إعطاء دور بارز للقطاع الخاص.
- دول تأثرت بالاستعمار الاستيطاني لتواجه مهمة إضافية من أجل إعادة بناء الدولة (الجزائر، وليبيا، واليمن الديمقراطية)، ولعبت فيها الدولة المستقلة دورا بارزا.

- دول في المغرب العربي (تونس والمغرب) تأثرت بالمنهج الفرنسي في إدارة شؤون الدولة بما في ذلك البعد الجهوي، كما أعادت بناء اقتصاداتها لتتمحور حول سوق أوروبا الغربية.
- باقي الدول الخليجية، ويغلب عليها صغر الحجم ومحدودية القاعدة البشرية وهيمنة قطاع النفط، وحداثة الاستقلال، وقد تطلعت إلى بناء دولة الرفاهة Welfare State.
- الدول المصنفة ضمن الدول الأقل نموا (جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، اليمن العربية).

وحينما تحركت الحكومات المختلفة نحو التنمية، كانت أمامها ثلاث مهام رئيسية: الأولى تدعيم أركان الاستقلال، وهو ما أعطى الخدمات التقليدية وزنا مهما، بما في ذلك الخدمات الإدارية وخدمات التنمية الاجتماعية وخدمات البنية الأساسية. الثانية هي إعادة بناء الهيكل الاقتصادي على أساس أكثر تحررا من سيطرة القطاعات الأولية وما نجم عنها من تخصص مفرط في منتج رئيسي واحد. الثالثة هي إشعار السكان بثمار الاستقلال، من خلال تحسين في مستويات العيش عن طريق خدمات غير مرتبطة بالضرورة بصورة عضوية بعملية التنمية، وإن احتاجت إليها من أجل توفير الموارد الضرورية لها. واقتضى ذلك تدخلا كبيرا من جانب الدولة سواء لشدة الاعتماد على قطاعات استخراجية تستنزف ثروات يملكها المجتمع، أو للنهوض بالبنية الأساسية، أو لتقديم الخدمات سواء الإدارية حيثما كانت قاصرة، أو الاجتماعية التي وصلت حد إقامة دولة الرفاهة في الدول النفطية، لا سيما صغيرة الحجم، أو للنهوض ببعض الصناعات لا سيما تلك التي تقوم على الثروات المعدنية التي يمتلكها المجتمع، وتلك التي تتجاوز اهتمامات القطاع الخاص، إما لكبر حجمها، أو طول فترة اكتمالها أو ضعف ربحيتها رغم أهميتها كقاعدة للجهاز الإنتاجي.

وصحب هذا التدخل في الإنتاج والتوزيع تدخلات بدرجات متفاوتة في الأسعار، خاصة في مجالات الحاجات الأساسية، تقديرا لكون الأسواق تفتقد الروابط التي تكفل حصول البشر على متطلبات الحياة اللائقة من خلال ما يسمى بالعملية الدائرية؛ وهو أمر بلغ أقصى صوره في الدول النفطية، لا سيما محدودة السكان. وباستثناء الدول المصدرة النفط التي لم تكن بحاجة إلى موارد ضريبية، مباشرة أو غير مباشرة، كما لم تكن متعجلة الدخول بثقل في التصنيع، فإن الرسوم الجمركية لعبت دورها المزدوج المعهود، كمصدر للإيرادات العامة وكأداة لحماية الصناعات الناشئة التي اتجهت غالبيتها لمنتجات استهلاكية خفيفة، وتجميع بعض السلع المعمرة في إطار محاولات للإحلال محل الواردات.

وفي الوقت نفسه راهنت الحكومات من أجل بقائها على الانفراد بالعمل، نظرا لأن طبيعة النشاط الإداري والخدمي، فضلا عن ضخامة التحويلات الناجمة عن التدخل في عمل الأسواق، كانت تضعها في موقع المسئولية المباشرة إزاء الجماهير. وترتب على ذلك عدة أمور كان لها مغزى كبير في المناهج التي جرى اتباعها في إدارة شؤون المجتمع وفي التنمية:

- الاستمرار في الاعتماد على قدر عال من التصدير دون نجاح في تعديل هيكله، ليبقى مسئولا عن تمويل الاستهلاك والاستثمار معا. ويشير العمود الأخير من جدول (1) إلى مدى ثقل الاعتماد على التصدير بالقياس بالمستوى العالمي، ومدى تأثر هذا التصدير بحركة أسواق النفط.

- ومع ارتفاع عبء الإنفاق الحكومي كان لا مناص من السيطرة بشكل أو آخر على قطاعات التصدير وعائداته، كما كان من الطبيعي أن تستحوذ هذه القطاعات وكذلك قطاعات المنتجات غير الاتجارية nontradable، على نسبة عالية من الاستثمارات.
- وحيثما فاضت قدرة عائدات التصدير عن تلبية الاحتياجات الجارية للمجتمع، لم يكن هناك مبرر لفرض ضرائب من أي نوع، بل دفعت سيطرة الدولة عليها إلى الالتجاء إلى التحويلات، بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي، وبوجهتيها الجارية والرأسمالية. وفي الحالات الأخرى كان للإيرادات الضريبية أهميتها. ولما كان من الصعب الاعتماد على الضرائب الدخلية وعلى الضرائب على الإنتاج المحلي لضعف قاعدته ومحدودية تنافسيته، أصبحت الضرائب الجمركية مصدرا رئيسيا خاصة وأن هذا يتفق مع دعاوى حماية القطاعات الإنتاجية المحلية (الصناعية) الناشئة.
- وظل حجم القطاع الخاص على وجه العموم محدودا، والاعتماد عليه ضعيفا، سواء في تحقيق نمو داخلي، أو في اتخاذ قرارات حاسمة بالنسبة لتغيير العلاقات الخارجية، بما في ذلك تطوير العلاقات العربية البينية. بل إن هذا القطاع كان نشطا في تأكيد دعاوى الحماية، ومن ثم نالت السياسة الضريبية المشار إليها تأييده ورضاه.
- وأكد هذا على طبيعة التشابكات الداخلية، إذ بدلا من أن تتخذ شكل ترابط عضوي بين عمليات الإنتاج ومراحله، قام الترابط أساسا بين إيراد تدره قطاعات وإنفاق تحصّله أخرى خارج نطاق السوق، أي أنه ترابط مالي. في الوقت نفسه غلب على القطاعات الإنفاقية صفة المحلية، بينما اعتمدت الإيرادية على الخارج، ليس فقط في التسويق، بل وفي احتياجات الاستثمار والتشغيل، بما في ذلك تقنيات الإنتاج ذاتها. بل لقد انسحب ذلك على النشاطات الإنتاجية المستحدثة لتلبية احتياجات السوق المحلية، حيث ترجمت عملية الإحلال إلى استعاضة عن واردات استهلاكية.
- ولذلك فرغم ارتفاع نبرة الدعوة إلى التكامل الاقتصادي بل والوحدة السياسية، واستنادها علميا إلى أن التكامل بين الدول النامية يستهدف تعزيز التنمية – فهو تكامل إنمائي – فقد تعثرت حركة هذا التكامل، وظلت معظم الحكومات عازفة عن قطع شوط يعتد به فيه. وتضافرت على ذلك عدة اعتبارات:
  - الرغبة في السيطرة على مصادر الثروة الوطنية والانفراد بعائداتها، وبسياسات إدارتها، لا سيما أنها بقدراتها التصديرية العالية ظلت مكثِّفة للعلاقات الدولية خارج الوطن العربي.
  - كما أن هيكل الموارد العامة وتوجهات إنفاقها على النحو المبين أعلاه، لم يكن مشجعا على المضي في خطى التكامل الاقتصادي إلى مرحلة تنسيق السياسات المالية.
  - ضعف العلاقات البينية المبدئية يجعل من المتعذر تعديل مجمل السياسات المالية والاقتصادية من أجل هدف يستغرق وقتا طويلا – إن تحقق – قبل أن يثبت جدارته بمتطلبات التقارب في السياسات الاقتصادية، التي ظلت مرتبطة بأهداف سياسية محلية ضعيفة الصلة بأهداف مشتركة.
  - ضعف قدرة الاقتصاد العربي على توفير بديل للتصدير، يحقق قدرا يعتد به من العائد، وفي نفس الوقت يضمن دخلا للفرد يضارع ما تحققه عائدات التصدير السائدة خاصة من النفط.

وهكذا فإن **النموذج التنموي** الذي ساد بشكل أو آخر اتصف بعدد من الخصائص:

- أنه نموذج **قطري لا قومي**، وكان هذا من أهم المآخذ التي رصدها المحللون، لا سيما من منطلق اعتبار أن التنمية الجديرة بالاعتبار هي تنمية قوامها الاعتماد الجماعي على النفس[4].
- وكما أشرنا من قبل كانت عملية التصنيع، وما تنطوي عليه من تحديث، هي محور استراتيجيات التنمية، التي نادت "**بتنويع القاعدة الاقتصادية**"، رغبة في التخلص من سلبيات الاعتماد على منتُج واحد، ينتمي أساسا إلى القطاعات الأولية. ويوضح جدول (1) تطور الهيكل الاقتصادي العربي على مدى ربع قرن، مقارنا بالتطور العالمي لنفس الفترة. وكما هو متوقع فإن التوزيع (مقوما بالأسعار الجارية) تأثر بموقع النفط، المتضمن في القطاعات السلعية الأخرى، والذي أثر على كل من بسط النسب ومقامها. فنصيب قطاع الزراعة تراجع مع توسع قطاع النفط، ليصبح في 1980 دون المستوى العالمي، ولكنه عاد ليشغل موقعا متقدما بسبب تراجع نصيب النفط. وقد تأثر قطاع الصناعة التحويلية بصورة مماثلة، إلا أن نصيبه ظل دون نصف المستوى العالمي معظم الوقت. وأظهرت قطاعات الخدمات نمطا مماثلا ولكن في حدود أقل كثيرا من كل من الزراعة والصناعة التحويلية. ورغم أن الخدمات شغلت موقعا مهما في الاقتصاد العربي، إلا أنها ظلت دون مستواها العالمي. والأهم من ذلك أنها لم تواكب التحول إلى النشاطات الخدمية المتطورة التي دفعتها الثورة التكنولوجية إلى الأمام. أي أن التطور في الهيكل القطاعي لم يعكس تطورا حقيقيا في القطاعات غير النفطية، بقدر ما تأثر بأوضاع النفط، مثبتا استمرار هيمنته حتى مع تراجعه. والظاهرة التي تلفت النظر أنه بعد تراجع نصيب الاستهلاك النهائي في فترة تصاعد وزن النفط خلال السبعينات، عاد إلى موقعه القريب من المتوسط العالمي.
- ويعكس **تطور الصادرات** بالضرورة أثر تغيرات النفط. فبعد الطفرة التي تحققت في نسبتها إلى الناتج المحلي بسعر السوق في منتصف السبعينات، انخفضت النسبة في منتصف الثمانينات، ثم عادت لتستقر عند نسبة الثلث تقريبا، وهي نسبة أعلى من المستوى العالمي. ومع ذلك فإن تراجع النسبة من أكثر من مرتين ونصف هذا المستوى في السبعينات إلى حوالي مرة ونصف مؤخرا، يظهر أن الصادرات العربية لم تستطع ملاحقة ما حدث على الصعيد العالمي. غير أن الحقيقة تظل قائمة، وهي أن الوطن العربي لم تكن مشكلته ضعف التوجه إلى التصدير، والاعتماد على منتج واحد (يختلف من دولة لأخرى)، بل ظلت المشكلة هي الإفراط في هذا الاعتماد، وما كان يعنيه من اندماج في الاقتصاد العالمي، وفقدان السيطرة على نسب التبادل.
- ولذلك فإن التنويع في الإنتاج كان يعني ضمنا أن تحل منتجات جديدة محل جانب – على الأقل – من الصادرات التقليدية. غير أنه لم يكن من اليسير التخلي عن جزء مهم من هذه الأخيرة، وتعويضه بصادرات أخرى؛ بل إن هذا لو حدث فإنه ما كان ليوجد حلا ناجعا لارتفاع الاعتماد أصلا على عائدات التصدير فيما يمكن التعبير عنه بأنه "**إحلال محل الصادرات**". فضلا عن ذلك فإنه لم يكن بإمكانه توفير معدلات دخل تماثل في ارتفاعها دخول المشتغلين في القطاعات الاستخراجية ضئيلة الكثافة العمالية، أو موارد مأمونة للإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

- ومن هنا فإن التصنيع وتنويع القاعدة الإنتاجية اتخذ في الغالب صيغة **إحلال محل الواردات**، وهو ما تأثر بعمق التخصص في مادة تصديرية أولية، حيث كانت الواردات المقصودة هي تلك التي سادت في ظل ذلك التخصص، وليس الواردات التي يتوقع أن تظهر الحاجة لها في ظل التنويع المستهدف للقاعدة الإنتاجية، ولذلك فقد جرى التركيز على سلع الاستهلاك النهائي، لا سيما التي تلبي احتياجات الطبقات القادرة على توجيه نسبة مهمة من دخولها للحصول على سلع مستوردة متطورة. وعندما بدأ الاهتمام في السبعينات يتجه نحو **إشباع الحاجات الأساسية**، ظل الفيصل في مقاربة التطوير يعتمد على جانب الطلب النهائي، أكثر منه على تحقيق مزيد من التشابك الإنتاجي.
- وهكذا فإن النموذج الإنمائي غلب عليه **الطابع الاقتصادي**، متأثرا بنماذج النمو التي صيغت في نطاق اقتصادات متقدمة. ومن ثم اعتمد هذا النموذج معدل نمو دخل الفرد هدفا، والاستثمار أداة، **والتمويل قضية حيوية**. وبحكم تفاوت موقف أرصدة موازين المدفوعات، ساد اعتقاد بأن الوطن العربي لا يشكو من مشكلة في التمويل، لو أن الأموال انتقلت داخله لا خارجه.
- وإذا كان الهاجس الأول للدول ذات العجز هو استيراد رؤوس الأموال لرفع مستويات التوظيف، فإن الدول الغنية المحدودة السكان سعت إلى **استيراد الأيدي العاملة** المدربة، وهو ما جعل قرارات التنمية تتوقف على طبيعة القطاعات التي يراد تنميتها، وليس على استمرارية التوظيف ومتابعته للنمو السكاني. وكانت القطاعات التي حصلت على الأولوية هي قطاعات الإدارة العامة والبنية الأساسية المادية والاجتماعية، يضاف إليها عدد من الصناعات تفاوتت معايير اختيارها.
- وكان معنى هذا إعطاء **الاستثمار دورا مبالغا فيه** بالنسبة إلى التنمية[5]، فهو لازم لدول العجز لحاجتها إليه، وهو الدافع إلى استقدام أيدٍ عاملة من الخارج في الدول التي تعاني من نقص فيها بالنسبة إلى احتياجاتها الاقتصادية. والأخطر من ذلك أن وفرة المال لدى هذه الأقطار الأخيرة دفعها، حكومات وأفرادا، إلى الاستثمار المالي في الأسواق العالمية، غلب عليه استثمار الحافظة المعرض لتقلبات عنيفة ومخاطر كبيرة، بعضها سياسي.
- وقد جرى تفسير ذلك بأن الوطن العربي حالة نموذجية **للتكامل التنموي** من حيث تقابل حركة كل من عنصري رأس المال والعمل، وهو ما ينطوي على خلط بين الأسباب والنتائج. فمن ناحية لا تعني وفرة الأموال أن هناك وفرة في رأس المال، اللهم إلا بالخلط بين التكاثر المالي والتراكم الرأسمالي[6]. ومن ناحية أخرى فإن حركة العمال نحو الدول محدودة القاعدة السكانية هي حركة استكمالية وليست تكاملية، بدليل أن العمال يستقدمون من داخل الوطن العربي ومن خارجه أيضا، كما أنه يجري الاستغناء عنهم عندما تستكمل الأنشطة الإنشائية، وعند توفر اليد العاملة الوطنية، خاصة في إطار المحافظة على التوازن الاجتماعي الداخلي، أو ربما في سياق خلافات سياسية. يضاف إلى ذلك أن الدول ذات الوفرة العمالية، تتجه الهجرة منها إلى مختلف بقاع العالم، وبخاصة إلى أوروبا التي باتت تتشدد في فرض القيود عليها. ورغم ضخامة حركة الأيدي العاملة في الوطن العربي، فإن الاهتمام انصب على الجانب الكمي، دون تعمق في مدى رشد معدلات الأجور سواء للعمالة الوطنية أو المستضافة، ومغزى ذلك بالنسبة **لإنتاجية عنصر العمل**.

- وفي مواجهة النظرة الكمية إلى عنصر العمل بدأ الاهتمام يوجه مؤخرا إلى قضية "**تنمية الموارد البشرية**"[7]. غير أن هذا التوجه كان معناه وضع الإنسان في خدمة البنيان الاقتصادي، وربط مستواه المعيشي وما يحصل عليه من خدمات باحتياجات الإنتاج، كما ربطت حركة البشر بمواقع الإنتاج وحاجته الناشئة عن اختلال توزيع الموارد.
- وواضح أن الدعوة إلى ما يسمى **تكامل الموارد** في ظل تباين حاد في توزيع الموارد وانتشار التخلف في الاقتصادات المعنية، تتعارض مع القواعد التي تقوم عليها نظرية التكامل الإقليمي، لا سيما المبنية على تكامل الأسواق، ومن ثم تكون غير قادرة على تمكين الدول أعضاء التجمع من إقامة التنمية على أساسه. فنظرية الأسواق المشتركة تؤجل انتقال عناصر الإنتاج إلى ما بعد استقرار إعادة تقسيم العمل بالنسبة للتبادل التجاري وما يعنيه بالنسبة لهياكل الإنتاج. وعندئذ يصبح انتقال عناصر الإنتاج محققا لاستمرار مستويات عالية من التوظيف والاستثمار والتشغيل، في ضوء مؤشرات مستقرة للجدوى الاقتصادية. أي أن الانتقال يتم ليحافظ على ارتفاع مستويات النشاط الاقتصادي، وليس العكس بأن يجري البحث عن أنشطة اقتصادية لتبرير انتقال العنصر النادر نسبيا من حيث يتوفر نسبيا، إلى مكان آخر لكي يقترن بالعنصر المتوفر نسبيا فيه.
- أما التكامل الإنتاجي، الذي لم تتيسر له الفرصة عربيا، فيقوم على تنمية اقتصادية مشتركة، تنتقل فيها عناصر الإنتاج وفق التوزيع المستهدف للأنشطة الاقتصادية على المواقع المختلفة داخل إقليم التكامل. وقد سادت في الوطن العربي الدعوة إلى صيغة **المشروعات العربية المشتركة** خاصة بعد ارتفاع عائدات النفط وتسارع إعادة تدوير الدولارات النفطية إلى خارج الوطن العربي، كنوع من التكامل الإنتاجي. إلا أن هذه المشروعات تحولت إلى نوع من الفخاخ لاصطياد الموارد المالية العربية الهائمة بدلا من أن تبني ترابطا عضويا بين الاقتصادات العربية. كما أن غياب تصور واضح عن هذا الترابط أدى إلى بقاء هذه المشروعات جزرا معزولة، بدلا من أن تصبح دافعا للتنمية في الدول المستضيفة، وأداة لتعزيز التشابك على المستوى الإقليمي.
- وقد عززت هذه التوجهات النمط الذي سبقت الإشارة إليه بالنسبة للسياسات المالية العامة، فيما يتعلق بكل من **الضرائب والتحويلات**. وأنشأ هذا نوعا من التداخل في المعايير التي يفترض فيها أن تعكس أهدافا مجتمعية، والأدوات التي تستند إلى أسس يفترض فيها الموضوعية. وعلى وجه الخصوص تداخلت اعتبارات الاستقرار السياسي والعدل الاجتماعي والجدوى الاقتصادية، بحيث أصبح كثير من الإجراءات هدفا ووسيلة في نفس الوقت، فضعفت إمكانية المفاضلة بين مجموعة الأدوات القادرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي تمثلها دالة تفضيل مجتمعية، بأفضل الطرق.
- وانعكس هذا على طرق إعداد المشروعات ومعايير تقييمها في خطط التنمية، لأن الصيغ التي سادت على المستوى الإفرادي (المايكرو) كانت هي المستمدة من التحليل الاقتصادي وما تدعيه من اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، بينما خضعت الإدارة على المستوى الكلي (الماكرو)، وعلى مستوى المشروعات العامة، للاعتبارات السياسية والاجتماعية. وبالتالي فقد جرى في كثير من الحالات تحميل الوحدات الإفرادية بأعباء تنصلت منها الدولة على المستوى الكلي، سواء فيما

يتعلق بأهداف التوظيف أو ضبط الأسعار. ومن ثم افتقدت آليات التخطيط والإدارة مقومات تقدير الآثار الكلية بصيغتها المباشرة وغير المباشرة، نتيجة **غياب مفهوم التشابك الاقتصادي** interflow وأصبحت الوحدات الاقتصادية مسئولة عن تحقيق الأهداف الإفرادية والكلية بصورة مباشرة، مع تغليب الأخيرة إن تعارضت مع الأولى.

- وسواء أفسح المجال لإعمال معايير الكفاءة الاقتصادية بمعناها النظري الكلاسيكي، أو جرى التحكم المباشر في معايير تخصيص الموارد، فإن النموذج بتركيزه على الموارد الرأسمالية بوجه الخصوص تعرض **لخلط بين النمو والتنمية**، كان محل انتقادٍ من الفكرين العالمي والعربي على حد سواء. فقد ركز على النمو بمعناه الاقتصادي الضيق ومتطلبات تمويله، أكثر منه على التنمية بمعناها الشامل الذي يتطلب إحداث ما يمكن تسميته "**نهضة حضارية**"[7].
- بل إن الحالات التي جرى وصف التنمية فيها بأنها تنمية اقتصادية واجتماعية، أو تنمية اقتصادية/ اجتماعية (في تأكيد للتداخل بين البعدين)، خضعت لمعايير الاختيار المبنية على أسس اقتصادية، خاصة وأن النظرة للبعد الاجتماعي اتخذت عادة **الطابع القطاعي**، بينما ترتب على الأخذ بمنهج علاجي لظواهر تمثل مشاكل اجتماعية تغليب **المعالجة الجزئية** التي تؤخذ في الاعتبار أثناء عملية إدارة شؤون المجتمع، على المعالجة الكلية ضمن بناء النموذج التنموي.
- وكانت المحصلة ضعفا واضحا في مستويات الأداء ليس فقط بمقياس معدل نمو الناتج القومي للفرد (العمود الأخير من جدول (2))، بل وبالرجوع إلى مؤشرات التنمية البشرية، (الجزء الأول من الجدول)، خاصة فيما يتعلق بمؤشر المعرفة التعليمية، إذ يتدنى معدل الإلمام بالقراء والكتابة، في كثير من الدول العربية وفي متوسط الوطن العربي بوجه عام، حتى بالقياس إلى الدول النامية (المنخفضة والمتوسطة الدخل). وإذا كان المستوى الصحي كما يعكسه توقع الحياة عند الميلاد يبدو قريبا من مستوى الدول النامية، فإن النقص في مؤشر التعليم عوضه ارتفاع مؤشر الدخل نسبيا، مما يعني أن العرب **أجهل مما يجب وأغنى مما يجب**، أي مما يبرره إنجازهم التنموي.
- وارتبط بهذا أن النموذج السائد أدى إلى قصور عن ملاحقة التطور الذي تصاعدت وتيرته في العالم الآخذ بخطى التقدم، في شكل بناء قاعدة صلبة **للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي**، وما صحبه من رسوخ أقدام **المعرفة كعنصر حاسم** في عملية التنمية. وكان الحل الذي تكرر بيان فجاجته هو **استيراد التكنولوجيا**، والذي اتخذ لدى الدول النفطية صيغة "مقايضة التكنولوجيا بالنفط"، في تركيز على المفهوم الصلب للتكنولوجيا hardware بدلا من المعرفي software. حتى عندما ارتفعت الدعوة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأكيد أهمية التنمية الاجتماعية، فإن القضية تحولت إلى الجري وراء توفير المتطلبات الاقتصادية والمالية اللازمة لتنفيذ مشروعات تتعلق بهما، وظل كل من التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية يعامل كمفردات استهلاك تعود على من يحصل عليها، بدلا من أن تساهم في بناء نوعية حياة ترفع من قدرة الإبداع اللازمة لدفع عملية النمو في المجتمع. وحدث هنا عكس ما حدث بالنسبة لتحميل المفردة مسئولية المجموع، حيث غاب عن التقدير مغزى ارتفاع مستوى المفردة بالنسبة لقدرة المجموع على الارتقاء.

- من جهة أخرى فإن عملية التحديث القائمة على افتراض أن التكنولوجيا محايدة تجاهل حقيقة أن التكنولوجيا في جوهرها وليدة ثقافات معينة، وأن نقلها في أي من صورتيها الصلبة أو المعرفية ينطوي في الوقت نفسه على استنساخ ما تنطوي عليه من **مكون ثقافي واجتماعي**. وبالتالي كان من الخطأ اعتبار المعايير التي رشحت كقاعدة للاختيار تتصف بكونها مطلقة، أو مجردة من الواقع الاجتماعي، أو مستقلة عن مرحلة النمو ذاتها، لأنها في النهاية مستمدة من علوم إنسانية ولها الصفة التوجهية normative. ويبدو هذا أيضا في معاملة قضايا البيئة التي يطغى على مضمونها الموضوعي اختيارات تمليها المجتمعات الأكثر تقدما بما يتفق ومصالحها.
- ويؤكد هذا خطورة المناهج التي تسعى إلى تنميط نماذج التغير الاجتماعي. ورغم توالي التأكيد على أن التخلف لا يمثل تأخرا زمنيا عن ملاحقة نمط للتطور حددته مسيرة الدول الأغنى والأقوى اقتصاديا وسياسيا، وأن التنمية بالتالي ليست مجرد لحاق بالسابقين، فإن قانون **المحاكاة** يلعب دورا مهما في مقاربات التنمية. فاقتباس الهياكل القطاعية من الدول الصناعية (والتي أصبحت صناعية/خدمية) ونقل الأساليب التكنولوجية للإنتاج التي تعكس هياكل مغايرة للندرات النسبية ومستويات مختلفة من المعرفة والتعامل مع قضايا البحث والتطوير، واللهث وراء اقتناء كل جديد تفرزه آلات الإنتاج في الاقتصادات الرائدة في التجديد، في كل من الإنتاج والاستهلاك، كل هذا يؤثر بشكل مباشر على **المنظومة الثقافية** الداخلية، وعلى **العلاقات الاجتماعية** المحلية.
- ونتيجة الإفراط في المركزية في القرارات المتعلقة بالإدارة والتنمية، أفرز النموذج المتبع للتنمية ما تحدثه التنمية غير المخططة من استقطاب بعض مناطق النمو لمعظم موارد التنمية، وما يؤدي إليه هذا من هجرة ضاغطة تزيد تفريغ المناطق المهملة، وتحدث اختلالا في مناطق الجذب، وهو ما ألحق ضررا بالغا بكثير من المناطق الريفية، رغم الحديث عن تنمية ريفية متكاملة في بعض الأحوال. ورغم أن بعض الدول التي أخذت بالأسلوب الفرنسي للإدارة أولت اهتماما **للبعد الجهوي** وأدرجته في خططها التنموية، بينما سعت أقطار أخرى إلى الأخذ بما يسمى **التخطيط الإقليمي**، فإن النتائج ظلت تسفر عن تفاقم التباين الجهوي، وتفشي البطالة في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، بدرجة تفوق ما تشهده هذه الأخيرة، مع انخفاض في مستويات المرافق والخدمات وفي الأداء الاقتصادي.
- وقد كان من أبرز الملاحظات التي تبدو للعيان من تتبع مسار التنمية عبر الزمان في غالبية الأقطار العربية، ما تعرضت له **الاستراتيجيات** من جمود من ناحية ومن تقلبات من ناحية أخرى. ففي معظم الأحوال كانت كل خطة متوسطة الأجل تلاحظ القصور في تحقيق الأهداف التي جرى التأكيد عليها، ومن ثم تجري إعادة صياغة الاستراتيجية على نحو يدعى أنه سوف يؤدي إلى تفادي نواحي القصور، وكثيرا ما تردد نفس الغايات الاستراتيجية بعبارات مختلفة.
- ولعل أخطر ما تتعرض له التنمية العربية – كما هو الحال في كثير من الدول النامية – هو الأخذ ببرامج **التكيف الهيكلي**، التي تعني ضمنا أن الجانب الوظيفي في الإدارة والتنمية يجب إخضاعه لقوى السوق ومؤسساتها، قبل اكتمال مقوماتها، ورغم السلبيات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة.

إن العرض السابق لا يختلف كثيرا في مؤداه عن حصيلة ما توصلت إليه مجموعة استشراف مستقبل الوطن العربي بعض عرض تفصيلي للإنجازات وما آلت إليه أوضاع التنمية[9]: "إن المتأمل لبنية الاقتصاد العربي عند منتصف الثمانينات يلحظ مدى ضعف التشابكات الأفقية بين الأقطار العربية المختلفة، وكذلك ضعف التشابكات الرأسية فيما بين القطاعات المختلفة داخل القطر الواحد. ورغم وجود العديد من 'المشروعات العربية المشتركة' فإنها لم ترقَ إلى خلق حالة من الإنماء التكاملي بين الأقطار العربية المختلفة، بل هناك العديد من المؤشرات التي تشهد على ضعف التنسيق الصناعي فيما بين البلدان العربية الذي نتج عنه الكثير من مظاهر الازدواجية وتبديد الموارد الاقتصادية ... أضف إلى ذلك أن العديد من التشابكات الاقتصادية الراهنة فيما بين الأقطار العربية، مثل انتقال العمالة والتدفقات المالية (تحويلات العاملين، المساعدات ...إلخ)، إنما هي تعبير عن عوامل ظرفية conjunctural، ولا تعود إلى أسباب هيكلية ضاربة بجذورها في أعماق الواقع الاقتصادي العربي".

وصحب ذلك بالضرورة عدد من الظواهر التي أكدت ضعف مستويات ومعدلات أداء الاقتصادات العربية، وألحقت بها الأضرار التي تترتب على هذا الضعف. يأتي على رأس القائمة ارتفاع درجة الانكشاف الغذائي للوطن العربي بسبب تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من الحبوب وغيرها من الحاصلات الغذائية الرئيسية إلى نحو 20 مليار دولار أمريكي. كذلك أدى ضعف القاعدة الإنتاجية المصحوب بانفجار استهلاكي بذخي، انطلقت شرارته من الدول النفطية، إلى تسارع في معدلات الاستيراد فاق النمو في القدرات التصديرية، وهو ما وجد متنفسا له في عجز متزايد في الموازين الجارية وموازين المدفوعات، كان له صداه في تنامي معدلات المديونية التي بدأت عدواها تنتقل مؤخرا إلى الدول التي كانت تصنف على أنها دول فائض، وارتفاع عبء خدمتها التي باتت تعصف بحصيلة الصادرات على تواضعها. وكان معنى هذا بالضرورة انخفاض معدلات الادخار، ومن ثم القدرة على تمويل الاستثمارات اللازمة للنهوض بأوضاع الاقتصادات القطرية. أي أن النموذج عجز عن الوفاء بمتطلبات سلامته، حتى في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي المرتكز على الاستثمار.

وتوقعت الدراسة تفاقم الاختلالات إذا استمر الاعتماد على العائدات النفطية بينما هي تتجه إلى الانخفاض بسبب تراجع في كل من حجم الصادرات النفطية وأسعار النفط، ودعت إلى التكيف مع مرحلة "ما بعد النفط"، خاصة بالحد من الاستهلاك بشقيه الجماعي والخاص الذي فتح باب الاستيراد على مصراعيه، دون أن تستفيد منه الصادرات البينية العربية. غير أن العقد السابق شهد ما هو أسوأ، إذ تم فيه توجيه المزيد من الموارد إلى تغذية ترسانة الأسلحة واستنزاف هذه الترسانة في حروب بينية، ثم محاولة استنزافها في مشاريع إقليمية ترمي إلى احتواء الوطن العربي في خرائط شرق أوسطية/متوسطية، تثير المزيد من التحديات أمام التنمية العربية[10]. وإذا صح أن الكثير من المآخذ عاصر ما يسمى الحقبة النفطية، فإن القضية ليست في عدم استجابة العرب للفرص التي أتاحتها هذه الحقبة، التي يعتبر الوطن العربي فريدا في الحصول عليها؛ فمع النفط وبعيدا عنه تظل القضية المحورية هي الرؤية السليمة لجوهر التنمية، وهو ما يقودنا إلى مناقشة حقيقة مفهومها.

القسم الثاني: التطور في مفهوم التنمية

رغم عدم وجود اتفاق عام على مفهوم التنمية بين المتخصصين على مدى نصف القرن الأخير، إلا أن هناك قسمات مشتركة هي موضع قبول واسع: (1) فالتنمية لا يمكن أن تقتصر على الأبعاد الاقتصادية وحدها. فقد حدثت تنمية اقتصادية في الدول الصناعية الجديدة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع ذلك فمن الثابت أن الأبعاد الأخرى للتنمية الاجتماعية والسياسية لم تتقدم بنفس الدرجة. وربما يكون هذا التنافر بين جوانب الأداء التنموي سببا من أسباب تعثر التنمية في بلدان شرقي آسيا في الشهور الأخيرة، على الرغم من أنها كانت تعتبر حتى وقت قريب المثل الجدير بالاحتذاء. (2) ومن الثابت أيضا أن التنمية الاقتصادية في حد ذاتها لا يمكن اختزالها في ارتفاع متوسط الدخل الفردي. فقد يكون هذا الارتفاع نتيجة ظروف مؤقتة تتعلق مثلا بزيادة مفاجئة في أسعار بعض المنتجات الأولية التي يصدرها البلد الذي حدث فيه الارتفاع، دون أن يقترن ذلك بتغير في هياكل اقتصاده، والتي كانت سمة من سمات تعثر تنميته. (3) ومن ناحية أخرى لم يعد من المقبول أن تقترن التنمية باتساع نطاق الفقر والتهميش الاجتماعي، أو باستبعاد قطاعات واسعة من المواطنين من المشاركة على الأصعدة المحلية والقومية في صنع السياسات التي تؤثر على حياتهم، سواء باستشارتهم مباشرة حول هذه السياسات، أو بتمكينهم من اختيار المسئولين الذين يضعون هذه السياسات في السلطة وتحديد جدارتهم بالبقاء فيها. (4) الاقتراب من مفهوم يعتبر أن التنمية عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية معا، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية. وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام، وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية.

وهكذا، **فمن الناحية الاقتصادية**، تعني التنمية ارتفاعا متواصلا في متوسط الدخل وهو ما يفرض تحسنا في إنتاجية العمل، وتغيرا في الهياكل الاقتصادية، وذلك في اتجاه زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الصناعات والخدمات وتضاؤل الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج الأولي، سواء من حيث العمالة، أو المساهمة في توليد الدخل القومي، أو في تحقيق القيمة المضافة، مع استبعاد كون اتساع قطاع الخدمات غطاء لبطالة مقنعة، وترشيد أنماط الاستهلاك، بما يحقق قدرة أفضل على تلبية الحاجات الأساسية للجماهير، ويمكّن من تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر لتمويل لاستثمار. يقابل هذا طبيعة التشابكات التي تقوم داخل الاقتصاد الوطني وبينه وبين العالم الخارجي، خاصة مع تنامي ظاهرة الكوكبة وتسارع خطى العولمة، والدعوة الملحة للرضوخ لمتطلبات الاعتماد المتبادل على المستوى العالمي كبديل للتوجهات القائمة على التمحور حول الذات[11].

وقد أظهر التحليل السابق أهمية الترابط العضوي داخل الاقتصادات العربية وفيما بينها، بينما أشار إلى الآثار السلبية التي ترتبت على الإفراط في الاعتماد المتبادل المؤدي إلى اندماج تبعي في الاقتصاد العالمي، وإلى محدودية القدرة على الجمع بين شدة الاعتماد على التصدير في منتج رئيسي

ومحاولة التقليل من الاعتماد على الاستيراد في بعض المنتجات النهائية، الاستهلاكية أساسا. ومن ثم فإن الدعوة المطلقة إلى التصدير كمصدر للطلب يحيد من الآثار التضخمية لتنامي الطلب المحلي، لا سيما الاستهلاكي، والتي يروّج لها حاليا، هي دعوة منقوصة. فالقضية ليست هي مصدر الطلب الذي يدفع الجهاز الإنتاجي للتوسع وفق مقولة روبرتسون منذ 60 عاما "أن التجارة هي محرك التنمية"، لأن المحرك يفترض آلة تستجيب له. ولذلك فإن العبرة هي بطبيعة هذه الآلة وكيفية استجابتها. وقد رأينا أن التصدير في سياق اندماج في الاقتصاد العالمي، وفي غيبة **تشابك وطني وتكامل إقليمي**، إنما يعمل كمحول لعائدات التصدير لتصبح طلبا على واردات تشكل صادرات لدى اقتصادات أخرى. فالتصدير الجدير بالاعتبار هو ذلك الذي يولد أثرا مضاعفا على الإنتاج المحلي، من خلال **الطلب الوسيط وليس الطلب النهائي**. وسواء كان مصدر الطلب على الصادرات عالميا أو إقليميا، فإن جدواه للاقتصاد المعني تتوقف على موجات النشاط الإنتاجي التي تترتب عليه وهو ما تقيسه الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تنجم عن علاقات المدخلات المحلية والمخرجات. ولا يتنافى هذا مع رفع درجة التكامل على المستوى الإقليمي، طالما أنها تمثل تقسيما فعالا للعمل. وتبقى مشكلة ربط التصدير بالأسواق العالمية كامنة في أنها لا تسمح بتطوير التشابك الداخلي، لا سيما في ظل سعي عابرات القوميات إلى جعل هذا التشابك داخليا بالنسبة إليها هي في نشاطها الممتد في أرجاء العالم.

هناك تشابك داخلي اعتمدته النظرية الكلاسيكية للنمو، وهو الذي يربط أحد عناصر الإنتاج ونعني رأس المال بناتج العملية الإنتاجية، فجاءت نماذج النمو القطرية مغلقة عليه، مما أدى إلى **الانشغال بالاستثمار وتمويله** على نحو ما سبق بيانه. وحتى عند فتح هذه النماذج لتسمح بتدفقات رأسمالية من خارجها، فإنها تعمد إلى ضخ الإضافات في دورة الاستثمار فالإنتاج. غير أن **النماذج التي تعالج المديونية** المصاحبة للاستثمار المتجاوز لما يحققه المجتمع من مدخرات بقيت تعالج خارج المجرى الرئيسي mainstream للنموذج التنموي. وكان هذا هو ما سهّل على **نماذج التثبيت** stabilization أن تفرض نفسها على كل من الإدارة والتنمية دون أن تصبح مسئولة عن بيان كيفية إحداث التنمية بعد تجاوز فجوة الموارد، لأنها رغم كونها تعطي وزنا لتقليص العجز الحكومي، تعجز عن إثبات أنها بذاتها قادرة على توفير الشرط اللازم والكافي لنمو المدخرات المحلية بما يساعد على تقليص فجوة الموارد وإغلاق ملف المديونية. بل إن التطورات الدولية، لا سيما بعد جولة أوروجواي واتفاقيات مراكش المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، أعادت قضية التمحور حول الاستثمار بصورة أكثر فجاجة مما ساد في النماذج التنموية السابقة. فالدعوة السائدة الآن هي تحرير حركة السلع والخدمات ورأس المال مع تحجيم حركة البشر مع الادعاء بتأمينهم حيث هم من خلال رفع لواء المحافظة على حقوق الإنسان تجاه الحكام الذين يفرضون سلطانهم عليهم. وبالتالي أصبحت **الأولوية تعطى لرأس المال الأجنبي** شريطة أن تلتزم الدول المستضيفة بأمرين: أولهما إحداث تغييرات مؤسسية في بنية الإنتاج وأجهزة ومناخ الاستثمار – بما في ذلك خصخصة الوحدات الاقتصادية والمالية وإنشاء أسواق لرأس المال – تسمح بحرية تامة لحركة رأس المال؛ والثاني ضبط إيقاع المتغيرات الاقتصادية الكلية بما

يحافظ على استقرار الأسعار المحلية والخارجية. وهكذا فقدت النماذج الإنمائية وجودها، وليس فقط صفتها كنظم مغلقة closed systems. **فدورة القرارات لا يمكن أن تكون محلية**، كما أنها لا تعتمد فقط على التغيرات التي تتعرض لها الأطراف ذات العلاقة (الاقتصاد المحلي والمستثمرون الأجانب) بل يدخل فيها مجمل التغيرات في مناطق أخرى من العالم. ولعل الأزمات المتكررة التي شهدتها الأسواق المالية خلال العقد الأخير، والانهيار الذي أصاب إنجازات التنمية في جنوب شرق آسيا، ووقوف المؤسسات المالية الدولية حائرة أمامها، خير دليل على ذلك.

من جهة أخرى فإن تلك **النماذج أغفلت العناصر الأخرى** أو تبّعتها لحركة رأس المال. فاستبعدت معالجة شؤون البيئة، والعناصر الطبيعية بوجه عام، من التحليل الدائري الذي تعتمده. **فالطبيعة** ظلت ضمن المعطيات إلى أن أطلت علينا قضايا البيئة بأبعادها المختلفة، لتنبه إلى أنه لا يوجد ثابت في حياة البشر. غير أن المعالجة تمت في إطار مخصص **لشؤون البيئة** يضع قيدا على نماذج التنمية تضعه الدول المتحكمة في الاقتصاد العالمي، رغم أن تصوير مخاطرها تم من خلال نماذج (عالمية) للنمو طويل الأجل. وما لم يحدث تطور جوهري في معالجة اقتصاديات الموارد الطبيعية، يدرجها بصورة عضوية في اقتصاديات التنمية ونماذجها[12]، فإن نماذج التنمية سوف تظل خاضعة لعوامل خارجية، ليس فقط بالنسبة إليها، بل وأيضا بالنسبة لجهات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية.

ورغم أن دوال الإنتاج الكلاسيكية تدرج ضمن المدخلات الأولية عنصري العمل ورأس المال، فإن نماذج التنمية المتمحورة حول الاستثمار **أخضعت عنصر العمل لرأس المال**، بينما عجزت عن أن توجد علاقة دائرية محددة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. وبالتالي فإن العمل كعنصر أولي يعالج خارج النموذج التنموي عن طريق تطوير نسب المساهمة في النشاط الاقتصادي، وإعداد البشر للتعامل مع المعدات الرأسمالية من خلال التعليم والتدريب، أو ما اتجه إليه التفكير مؤخرا من تنمية الموارد البشرية، وفقا للتكنولوجيات المطبقة. من جهة أخرى فإن النموذج الإنمائي حينما أخرج استخدام مخرجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية من الدورة الإنتاجية، وقف في وجه إيجاد الصلة بين هذه المخرجات وما تهيئه من مدخلات بشرية من خلال توالد البشر وتزويدهم بالقدرات الإنتاجية. ولذلك كان لا بد من تطوير نموذج التنمية بما يدرج **العملية الدائرية البشرية** فيه[13].

على أن تحليل دوال الإنتاج بما يسمح بدراسة العلاقة بين الزيادة في الناتج الكلي وإنتاجية كل من العنصرين الأوليين خلال النمو عبر فترات زمنية طويلة، أظهر أن هناك إضافة أطلق عليها "**العنصر المتبقي**" residual element، وجرى تفسيرها بأنها نتيجة ارتقاء القدرات البشرية، لا سيما من خلال النهوض بالتعليم. غير أن وضوح الدور الذي تلعبه التكنولوجيا أظهر التناقض في التفسير السابق. فالتحليل الكلاسيكي ينطلق عادة من نظرة استاتيكية تدرج المتغيرات ذات الطبيعة غير المشمولة بعلم الاقتصاد ضمن المعطيات. وهكذا كان أحد الفروض هو أن **فنون الإنتاج معطاة**، الأمر الذي يتنافى مع التأكيد أن الناتج يتأثر أساسا بالتطوير التكنولوجي، الذي هو بدوره ناتج نشاط له جانبه الاقتصادي. وكما حدث بالنسبة للبيئة فقد جرى الاعتراف بأن العنصر الحاسم هو "المعرفة

التكنولوجية" وربط بناتج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. إلا أن منظمة التجارة العالمية تولت تأكيد احتكار الدول المتقدمة وعابرات القوميات لها تحت دعوى حماية حقوق الملكية الفكرية. وهكذا **نشأ عنصر جديدة دون أن يميز له عائد خاص به**، بحكم معاملته تاريخيا كعنصر متبقي، بل نسب الأمر إلى المتحكمين في رأس المال، باعتبار أنه ناتج تخصيصات رأسمالية، ومن ثم يعود عائده إلى ملاك رأس المال. وإذا كان هذا يؤثر على توزيع الدخل محليا، فإنه أيضا يعيد توزيعه على المستوى العالمي، حيث تحتكر جهات في مراكز الرأسمالية العالمية ملكية العنصر، ومن ثم تتقاضى عائده، من الدول المستخدمة له، ومن رأسماليها الذين يجلبونه عن طريق استيراد التكنولوجيا أو إشراك رأس المال المحتكر له. ولعل ظاهرة الشريك الأجنبي الذي يبتلع نسبة قد تصل نصف المستخرج من الثروات المحلية توضح مدى عجز النموذج الكلاسيكي عن فصل عائد المعرفة عن عائد رأس المال، ومدى الإهدار الذي يترتب على جلب عنصر المعرفة من خارج الإطار التنموي المحلي، بل واعتبار أن من أهم أسباب فتح النموذج أمام الاستثمار الأجنبي، هو ما يتيحه ذلك من جلب معرفة تكنولوجية يتحكم فيها هذا الاستثمار. وباعتقادنا أن هناك الكثير الذي يتعين عمله على الناحية النظرية بالنسبة **لتحليل العناصر الأولية وما يعنيه ذلك من توزيع للعائدات** ومن ثم مغزى ذلك بالنسبة لعملية التنمية التي تدرج كلا من الطبيعة والبشر والمعرفة بصورة عضوية إلى جانب رأس المال الذي قد يعمل كمحدد لإمكانات التنمية، ولكنه ليس المنفرد بتحديدها.

وواضح أنه إذا صح أن إدارة شؤون المجتمع تقوم على تخصيص للموارد بصورة مثلى وفقا لما تمليه القوى السائدة في السوق، فإن هذا التخصيص ليس هو الأمثل إذا ما حدث تطوير للموارد زيادة أو نقصا. فالاعتبارات البيئية تقوم على توقعات لتوازنات سوق مستقبلة، تتوقف درجة الثقة فيها على الثقة فيمن يجريها وما يستخدمه من أدوات. من ذلك الخلاف حول ضريبة الكربون التي أسندتها الجماعة الأوروبية إلى تقديرات أجرتها عن التلوث وتكلفته، وحملتها على مصدري النفط بخلاف القاعدة التي توقع العبء على المتسبب في الضرر، وهو المستهلك الأوروبي. وإذا كان كل من عنصري الطبيعة والعمل يخضع في اقتصادياته واقتصاديات تطويره لنماذج خاصة، فإن عنصر المعرفة يقارب رأس المال من حيث كونه نتاج نشاط يجري ليضيف إلى المعرفة المستقبلة. ولكن الأمر لا يقتصر على تكلفة النشاط بل على قيمة العائد المتوقع منه، والذي ينعكس على دوال الإنتاج المستقبلة، وهو أمر يشكل الأسواق المستقبلة، ولا تعكسه الأسواق الحالية. ومن هنا نجد أن الإدارة الأمريكية تعتمد أسلوب **التخطيط الاستراتيجي للتطوير التكنولوجي** اعتمادا على مكتب خاص OSTP لهذا الغرض. كما أن الاتحاد الأوروبي، توصل أخيرا إلى أهمية النهوض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإلى ضرورة الجهد البحثي المشترك، وإلى تخصيص جانبا من موارده لاستطلاعات التطورات المعرفية الواعدة، وإلى أهمية العمل المشترك وإقامة مشروعات بحثية مشتركة، لندرة الموارد البشرية والمالية المتيسرة لأعضائه، رغم أنه يضم في عضويته قوى رأسمالية عريقة.

وبحكم أن التحليل الاقتصادي الكلاسيكي **يبني نظرية التوزيع على نظرية الإنتاج**، ويسند قواعد التوزيع إلى التحليل الحدي، فقد ساد الاعتقاد بأن تعظيم الإنتاج في ظل الموارد المحدودة يعطي أفضل ناتج يستطيع المجتمع الحصول عليه. واستنتج من ذلك أن في تعظيم الناتج تعظيم لما يجري توزيعه، ومن ثم تعظيم للأنصبة منه جميعا. ورغم أن السبعينات شهدت انتقاد شديدا لهذا الأسلوب الذي تولد عنه ما وصفه البنك الدولي (بقيادة ماكنمارا) بالفقر المطلق، نظرا لعدم تحقق الانسياب أو التساقط trickling-down effect المفترض. وكان الحل الذي أتى به تشينري وآخرون[14]، هو أن **إعادة التوزيع** لن تقف عقبة في سبيل النمو، وهو ما يعني قبول ما تتوصل إليه قواعد الاختيار التي تستخلص من قاعدة تعظيم الناتج الكلي، وما ينشأ بالتالي من توزيع، مع تصحيح الصورة من خلال عمليات إعادة توزيع، تعالج الفقر في المقام الأول، وتوفر للجميع الحاجات الأساسية. وطالما يبقى الاقتصاد مفتوحا، فإن هذه الحاجات لا تنتج بالضرورة خلال دورة الإنتاج المحلي، بل تتحقق عن طريق ما توفره مباشرة من منتجات غير اتجارية، ومن خلال التبادل الدولي بالنسبة للاتجارية. ومن الطبيعي أن يتأكد هذا المنهج في سياق **الفلسفة الليبرالية** السائدة حاليا، مع اشتراط ألا يؤدى ذلك إلى عودة العجز في الموازنة العامة أو ظهور عجز في ميزان المدفوعات. ويتجاهل هذا عدة أمور:

- أن الاختيارات التي تحقق أفضل تخصيص للموارد، هي **اختيارات مرجحة بالأسعار النسبية السائدة**، وهذه لا تعكس الصورة المثلي من زاوية التوزيع النهائي المرغوب، وإلا لكان قد تحقق بشكل مباشر.
- وعندما يجري الاختيار من خلال عمل تخطيطي شامل، فإنه – بالتقنيات التخطيطية الشائعة – يقوم على أساس **أسعار ثابتة** (أسعار الأساس) وهي ليست أسعارا توازنية كما يفترض فيها.
- أن قائمة المنتجات الممثلة **لاحتياجات أساسية** هي قائمة مجتمعية، ولكن اختيارها يتم عمليا من جانب سلطات مسئولة، لا تعكس بدقة تقديرات المجتمع جملة وتفصيلا، كما أنها تضع حدودا لما يتم إشباعه منها، وما يتقرر إشباعه من حاجات أخرى عبر القنوات التي تعبر عن قوى السوق.
- وإذا كان **الربح الفردي** هو الوازع الأساسي، فإن إعادة التوزيع تنطلق من قاعدة تحقيق أقصى ربح، وقبول الأسعار التي تعكسها قوى الأسواق العالمية، دون أن يقابل ذلك عمليات إعادة توزيع على المستوى العالمي تناظر ما تسأل عنه السلطات المحلية. وينتهي الأمر بتحمل المجتمع ككل متطلبات ربحية المنتجين في الأسواق الدولية، لا سيما بالنسبة لما يتم إشباعه من خلال الاستيراد.
- هناك بعد آخر تجلت أهميته بالنسبة للجماعة الأوروبية، خاصة في تحركها نحو الاتحاد الاقتصادي مؤخرا، له مغزاه بالنسبة للتوزيع على المستوى الإقليمي في ظل المسعى التكاملي، كما أن له مغزاه على الصعيد العالمي، ونعني به **إعادة التوزيع الإقليمي**. فقد أقرت الجماعة في 1989 ميثاقا اجتماعية حولته معاهدة ماستريخت إلى ما يسمى "السياسة الاجتماعية"، وتصحيح ما يسمى الصناديق الهيكلية من أجل ضمان سيادة **الاندماج أو التماسك الاجتماعي** social cohesion، بين فئات المجتمع والأقاليم داخل دول الجماعة وفيما بينها. وقد تزايدت أهمية هذا التماسك مع ما تطلبه الاتحاد الاقتصادي من اندماج أو تماسك اقتصادي economic cohesion، يقوم على

تغليب المعايير التي تتضمنها الفلسفة التي تبنى عليها سياسات التثبيت والتي تقدس قوى السوق. غير أن جدوى هذا المنهج تتحدد بما يحققه البعد السياسي من مشاركة حقيقية تعكس رغبات الجميع.

وقبل أن ننتقل إلى البعد السياسي، نشير إلى أن برامج ما يسمى **الإصلاح الاقتصادي** انصبت على أساليب إدارة الاقتصاد الوطني، ولكنها وقفت حائرة أمام النموذج التنموي الجدير بالاعتماد من الوجهة الاقتصادية. فالفلسفة التي تقوم عليها تلك البرامج تنطلق من الدور المحوري لجانب العرض في الفكر الكلاسيكي، والتي ترى في السياسات المنصبة على توسيع قاعدة الطلب المحلي ما يقود إلى التضخم، خاصة إذا أدى هذا إلى قيود على هيكل العرض بدعوى توجيهه لإشباع حاجات تحدد خارج نطاق توازنات السوق. ومن ثم راجت فكرة اقتصاديات جانب العرض supply-side economics، التي راجت في ظل النظام الريجاني/الثاتشري. وفي ظل تجنب سياسات توسع الإنفاق العام (الجاري والاستثماري والتحويلي) حتى لا تتحرك كوامن التضخم مرة أخرى، فإن المشكلة تحولت من كبح جماح التضخم إلى إصابة الاقتصاد القومي بالركود نظرا لأن العرض، إذا أراد الانطلاق كما يدعى، واجه انكماشا في الطلب بفعل البرامج ذاتها، وظل عاجزا عن خلقه تلقائيا. وحفظا لماء الوجه، لوّح أنصار تلك البرامج براية التصدير، باعتباره مصدرا خارجيا للطلب، فقط يجب رفع القدرة التنافسية التي تتوقف في رأيهم على إطلاق كامل لقوى السوق، وهو ما يعني أن عوائق قدرة التنافس العالمي ليست بنيوية ترتبط بالمعرفة الفنية والكفاءات الإنتاجية، بل تكمن في حرية السوق. والأمر الذي لم يوضحه هؤلاء هو أنه إذا اتبعت جميع الدول نفس السياسات، وانكمش الطلب فيها جميعا بحيث عجز عن تبرير توسع في الطلب، فأين يكون مصدر الطلب على الصادرات ؟ إن هذا يعكس الخطأ الشائع الذي تقع فيه عمليات التجميع aggregation التي تعتبر بعض المتغيرات تابعة والبعض الآخر محددة predetermined بالنسبة للتحليل الجزئي، وتسقط التفاعل فيما بينها interaction على المستوى الكلي لتصبح جميعا متغيرات متجاوبة jointly dependent. وقد كان التنبه لهذا التفاعل هو ما ميز تحليل كينز، والذي تولدت عنه فكرة المكرر، ثم تطوير الفكرة لاقتصاد مفتوح إلى مكرر التجارة الخارجية الذي أوضح الأثر التعقيمي للاستيراد على التوسع في التصدير. وهكذا رجعنا مرة أخرى إلى الحوار حول **استراتيجيات التنمية** الجديرة بالاعتبار بالنسبة للتنمية، بعض أن اتضحت ضرورة إيجاد محرك آخر لها. ويمكن التمييز بين عدد من الاتجاهات في هذا الصدد[15]:

- ♦ الاتجاه الأول يستعيد أفكار هيرشمان وآخرين حول **النمو غير المتوازن والدفعة الكبيرة**، أي عودة إلى الدور الذي يلعبه جانب الطلب المصحوب بتغيير عمدي في الهيكل الاقتصادي.
- ♦ الاتجاه الثاني يعترف بفشل السوق، ويركز على **الصيغ المؤسسية والمواثيق الاجتماعية** من أجل تحقيق التنسيق بين وحدات اتخاذ القرارات، بما ينشئ عددا من المؤسسات الأخرى التي تتسم باللامركزية في الضبط والإدارة، بما يساعد على ترشيد اتخذا القرارات في ظل الليبرالية التي تنطلق منها برامج التكيف..

- الاتجاه الثالث ينطلق من انتقاد سياسات التثبيت والتكيف، وتفضيل الفكر الكينزي على الفكر النيو كلاسيكي، ويسعى إلى إحياء صيغة جديدة من صيغ **التطوير الهيكلي** للدول النامية، التي نادى بها بول بريبيش وميردال وآخرون، والتي وضعت أرضية للإحلال محل الواردات، وطالبت بتدخل قوي من جانب الدولة لضبط إيقاع حركة الاقتصاد وتصحيح عوامل فشل الأسواق. هذه الصيغة تعتمد على نماذج للسياسة الاقتصادية للأجل القصير والمتوسط بدلا من النماذج الاستاتيكية، وتحيل دور الدولة إلى توجيه هذه السياسات بدلا من التدخل المباشر في الإنتاج، وترمي إلى تعزيز دور الطلب.
- الاتجاه الرابع يعتبر أن فشل سياسات الإصلاح الاقتصادي دليل على فشل مناهج التنمية التي تقوم على أساس سياسات تعمد إلى تغريب الاقتصادات النامية وفرض صيغ اجتماعية دخيلة عليها، ومن ثم يدعو إلى قطيعة معها.

وسوف نرى فيما بعد أن القضية ليست مجرد قطيعة مع أنماط غريبة، بل هي بناء مجتمعي متطور يقوم على أساس توظيف ناجع للمنظومة الثقافية الذاتية.

فإذا عدنا إلى **الناحية السياسية**، وجدنا أن التنمية الناجحة توصف بأنها تؤدي إلى ظهور دولة قوية، ومجتمع قوي. فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين، فلا يعتمد على القهر أساسا لإنفاذ سياساته. والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة في إطار قواعد عامة عقلانية ومقبولة منهم على نطاق واسع، وموضع احترام من جانب هذه الدولة. وهكذا، فمن الناحية السياسية يمكن القول بأن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب مجتمع تتبلور معالمه في تنظيم يتيح لجميع الفئات والمحليات المشاركة في عملية التنمية، ليس تنفيذا فقط، وإنما توجيها وإبداعا، في ظل توظيف للثقافة القومية واحترام للعقيدة الدينية.

ونأتي أخيرا إلى **الناحية الاجتماعية** حيث تقترن التنمية بارتفاع مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما بين المواطنين، وباتساع حجم الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة، وبزيادة نسبة الفنيين والخبراء والعلماء في القوى العاملة، وبخروج المرأة إلى العمل، وزيادة مشاركتها في مجالات الحياة العامة، وبشيوع قيم التماسك وحب المعرفة وإتقان العمل، وبوجه عام حصول البشر على موقع أكثر تقدما من جهود الإدارة والتنمية، ومن البنيان المؤسسي، بالنسبة إلى الاقتصاد ومؤسساته. وفي اعتقادنا أن هذا الجانب على طول الحديث عنه تعرض إلى كثير من الخلط، وظل يمثل قيدا على نماذج التنمية، بدلا من أن يكون في جوهرها. ورغم طبيعته بعيدة المدى التي تستوجب تخطيطا للأجل الطويل، فقد ظل متروكا لمسئوليات الإدارة غير المرتبطة بصورة عضوية بالنموذج التنموي الاقتصادي الجوهر. وفي كلتا الحالتين وصف الجانب الاجتماعي بأنه يمثل جانبا رخوا soft بعكس الاقتصاد الذي يعتبر صلبا من حيث تحديد معاييره بصورة واضحة، وإن لم تكن على ذلك القدر من الكفاءة التي تنسب إليها كما

أوضح التحليل السابق. وتحول الجدل إلى مواجهة بين اعتبار أساس النموذج التنموي هو **الكفاءة الاقتصادية**، أو إقامته على قاعدة من **العدالة الاجتماعية**. وفي ظل التوجه النظري الذي يقدم اعتبار الكفاءة في الإنتاج على العدالة في التوزيع، أرجئت قضية العدالة إلى مرحلة إعادة التوزيع. ومن ثم تحول البعد الاجتماعي إلى شروط تفرض على النموذج التنموي لا أساسا يقوم عليه. وترتب على هذا أمران بالغي الخطر: الأول أن التعبير عن الكفاءة بالمعايير المستمدة من النظرية الاقتصادية أخضع العمل الاجتماعي لنفس المعايير، وهي ليست أهلا لها، مما أغمطه حقه في النموذج التنموي. الثاني هو غياب المنظور الشامل للبعد الاجتماعي وتحوله إلى مجموعة من القضايا العارضة.

فالبعد الاجتماعي يظهر بصور مختلفة في كل من الإدارة والتنمية، وفق المفهوم الذي يؤخذ به:

- **مفهوم إشكالي**، ينصب على مشاكل problems محددة تهدد أمن المجتمع، وتضعف من مستوى الرفاهية، وهو يتخذ إحدى صورتين:
  - **ظواهر** issues تصيب المجتمع، مثل قضايا **الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي**، التي أولاها مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن خلال الفترة 6-1995/3/12،
  - قضايا **فئات** بعينها groups لا تطالها التنمية على النحو المرجو، إما للطبيعة الهشة التي تتصف بها، أو نتيجة ممارسات اجتماعية مشوبة، أو بسبب قصور في استراتيجيات التنمية ذاتها. وكثيرا ما تنصب الظواهر على فئات من المجتمع، فتجمع المشكلة بين الصورتين.
- **مفهوم قطاعي** sectorial، يصب العمل الاجتماعي في قطاعات معينة. وحتى إذا تضمن النموذج التنموي صياغة لأهداف عامة اجتماعية، فإن الشائع هو ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف قطاعية، تخضع مشروعاتها لمعايير الجدوى والكفاءة الاقتصادية التي لا تقوى معظم قطاعات الخدمات الاجتماعية على مجاراة القطاعات السلعية فيها.
- **مفهوم إقليمي** regional، يذهب كما أشرنا من قبل إلى إزالة الفوارق بين أقاليم الدولة الواحدة أو بين دول أعضاء في تجمع تكاملي، أو أقاليم فيها. ويشمل ذلك المناطق الأقل تقدما، أو التي تصاب بركود في أنشطة رئيسية فيها، أو التي تعتمد على قطاعات منخفضة الدخل بشكل عام، كالمناطق الريفية والمناطق النائية.
- **مفهوم حياتي** livelihood، ينطلق من نظرة إلى الحياة الإنسانية بمختلف جوانبها، ويعمد إلى تطويرها على نحو يزيد بصورة مستمرة من رفاهية المواطنين، ويقلل بالتالي من فرص تعرض المجتمع لأي من المشاكل المشار إليها أعلاه. وفي هذا السياق نشأ ما يعرف بدولة الرفاهة.

وواضح أن **أسلوب التعامل** مع البعد الاجتماعي للتنمية يتخذ واحدا من ثلاثة مناهج:

- المنهج الأول **منهج وقائي**، يسعى إلى التعرف على المشاكل قبل وقوعها، والاستجابة في الوقت المناسب لما قد تتعرض له الدولة من صراعات اجتماعية، وإعطاء أولوية لتخفيف التوترات الاجتماعية. وقد تردد مؤخرا الحديث عما يسمى "**التنمية الوقائية**" preventive development،

وهي تسمية تتنافى مع طبيعة المقصود بالتنمية، إذ يفترض فيها مواجهة المشاكل والتحديات وتحقيق الطموحات في آن واحد.

- المنهج الثاني **منهج علاجي** curative يتلمس وضع حلول للمشاكل بعد حدوثها. وتتوقف كفاءة هذا المنهج على سرعة الاستجابة وقوة التدخل في المراحل المبكرة قبل استفحال المشاكل وارتفاع تكلفة علاجها. ويعتبر المنهج العلاجي المبكر بمثابة عمل وقائي مما هو أخطر من المشاكل.
- **منهج ارتقائي** outgrowth، وينطلق من المفهوم الحياتي، مستهدفا إحداث نهضة في مختلف أوجه الحياة، لا تتوقف عند مجرد رفع المستوى المادي للمعيشة، وتمكين المواطنين من الحصول على مزيد من السلع والخدمات، بل ترمي إلى تمتعهم **بنوعية أفضل للحياة** بمختلف أوجهها، وتحقيق أقصى قدر من التكافؤ داخل المجتمع كله بأفراده وأقاليمه، ويرجى منه تقليص احتمالات ظهور المشاكل التي تتطلب علاجا، كما أنه يتضمن ما يكفل التحوط للمشاكل قبل وقوعها. ومن ثم فهو يعتبر أكثر المناهج كفاءة، كما أنه يتطلب نظرة كلية إلى الحياة الإنسانية تتفق مع شمولية التنمية.

هذا التقسيم يساعدنا على الإجابة على سؤال جوهري يتعرض لما أشرنا إليه من قبل بالنسبة إلى موقع العمل الاجتماعي من الجهد التنموي. فالذي يستشف من المنهج الليبرالي الذي ترتفع الدعوة إليه حاليا، أن هناك **تتابع في جوانب التنمية** بحيث يمكن – بل ويفضل – التركيز في البداية على البعد الاقتصادي ثم الانتقال من قاعدة اقتصادية صلبة إلى أبعاد أخرى، اجتماعية وسياسية. ومثل هذا التتابع قد ينصب على الجانب الوظيفي الذي يتناول دورة نشاط اقتصادي واحدة، أو قد ينسحب على الجانب الهيكلي ليمتد حقبا زمنية متعاقبة يحدث فيها تحول إلى نظم تفسح مجالا أكبر للأبعاد الاجتماعية والسياسية. وكما أوضحنا من قبل فإن هذا التعاقب يعني الانتقال من وضع تتسيده بصفة شبه مطلقة اعتبارات الكفاءة الاقتصادية، بغض النظر عن العواقب الاجتماعية والسياسية، إلى آخر تتخذ فيه إجراءات تمليها العدالة الاجتماعية والاستقرار السياسي. ويتوقف تاريخ الانتقال على الموقف من رصد المشاكل وتقدير جدوى السبل المختلفة لمعالجتها. فالانتقال الوظيفي يتقبل تحمل تكلفة البعد الاجتماعي من أجل الاستمرار في تغليب البعد الاقتصادي، حتى وإن أدى هذا إلى تعديل إجراءات يمليها هذا الأخير إذا مضى بلا قيود. وفي هذا السياق تأتي سياسات إعادة التوزيع في نوع من العقد الاجتماعي، الذي يحصر النسبة الغالبة من المكاسب في فئة بعينها خلال عملية التوزيع المصاحبة للإنتاج، ثم يسترضي الفئات التي لم تشارك فيها بواسطة عمليات إعادة التوزيع. ويتوقف نجاح مثل هذا الأسلوب على سلامة صياغة هذا العقد، بمعنى أن يستطيع الطرفان التعبير عن موقفيهما دون الحاجة إلى التمرد على النظام السائد على نحو ما شهدته فترات تنفيذ برامج التثبيت وإعادة الهيكلة. أما الانتقال الهيكلي فيتطلب حماية المرحلة المنسوبة إلى التطوير الاقتصادي المنفرد، والتي تختلف أدواتها وفقا لظروف كل دولة، على نحو ما شهدته الدول حديثة التصنيع. غير أن المشاهد أن تلك المرحلة يصحبها نوع من القمع السياسي والقهر الاجتماعي، بحيث لا يتم الانتقال إلا إذا اتضحت خطورة تأجيله على الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، ومن ثم استمرار الرخاء الاقتصادي.

وواضح مما تقدم أن جوهر المشكلة يكمن في تمسك التيار الليبرالي السائد بتقديس تصور معين لمعيار "الكفاءة الاقتصادية". والغريب أن يوصف نظام بالكفاءة رغم انطوائه على الإساءة إلى أهم عنصر وهو العنصر البشري المتجسد في العمل. فالنظرية الكلاسيكية افترضت ديمومة التوظيف الكامل إذا تدنت معدلات الأجر للحد الذي يكفل استمرار الربحية، وهو ما يتجاهل جانب الطلب الذي ينخفض بانخفاض متوسط الأجر على الكثير من المنتجات التي تقود التنمية بحكم ربحيتها الأعلى. وهي في عرف كينز، وبحكم الواقع الذي شهدته العقود الثلاثة الأخيرة، تسمح بتحقق معدلات مرتفعة ومستمرة للبطالة، وهو ما يعني إهدارا في استخدام المورد البشري، الأمر الذي يناقض دعوى الكفاءة المزعومة. ومن ثم يلزم البحث عن مفهوم للكفاءة يقضي على الانفصالية الوظيفية والهيكلية بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، مهيئا أرضية صالحة لاستقامة البعد السياسي. ومؤخرا نشأت في الولايات المتحدة بقيادة كلينتون وفي بريطانيا بقيادة بلير، بل وفي دول أوروبية عديدة سادت فيها تيارات يسار الوسط، محاولات للبحث عما يسمى "**الطريق الثالث**"[16]، الذي يوصف بأنه محاولة للتوفيق الخلاق بين إيجابيات الرأسمالية وحسنات الاشتراكية، في اعتراف صريح بعجز الليبرالية القحة عن تحقيق تطلعات الشعوب ذات التاريخ الطويل في التطبيق الرأسمالي. ويجري الاستشهاد بمقال لتوني بلير نشرته له جريدة الشرق الأوسط، يصف فيه الطريق الثالث بأنه طريق التجديد والنجاح للديمقراطية الاجتماعية الحديثة، في مواجهة التحديات التي تفرضها عالمية الأسواق، والفقر المستمر، والاستبعاد الاجتماعي، وارتفاع معدل الجريمة، والانهيار الأسري، وتغير دور المرأة، والثورة في التكنولوجيا، والعزوف الشعبي عن السياسة، والمطالبة بإحداث إصلاحات ديمقراطية كبيرة، والتطرق إلى عدد من القضايا البيئية والأمنية التي تحتاج إلى عمل دولي.

وتشير تجربة الاتحاد الأوروبي إلى أن القضية اتخذت شكل الوفاء بمؤشرات التقارب الاقتصادي convergence من أجل تمكين الاتحاد الاقتصادي من إدارة السياسة الاقتصادية بصورة مشتركة، على نحو يدفع النمو الاقتصادي؛ بينما تحولت قضايا التنمية إلى شقين رئيسيين: سياسة تكنولوجية مشتركة، وسياسة اجتماعية مشتركة. وقد عبر كريستوفرسن نائب رئيس المفوضية عن توجه الاتحاد الأوروبي أمام مجموعة السبعة في اجتماعها بديترويت، 13-1994/3/14 الذي جرت فيه لأول مرة مناقشة قضية التوظيف، ودراسة الروابط بين التوظيف والنمو والمرونة والحماية الاجتماعية، بقوله أن النمو ومرونة سوق العمل ليسا كافيين لحل كافة مشاكل التوظيف، وأن المطلوب هو مدخل متكامل يضم جوانب أخرى مثل التغيرات المرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة والتدريب والسياسة الضريبية والحماية الاجتماعية[17].

إن هذا الإدراك لعجز النموذج النيوكلاسيكي ولضرورات تعديل النماذج التنموية لكي تأخذ في الاعتبار أبعادا أخرى، وجوانب مؤسسية تتجاوز مؤسسة السوق ومؤسسة الدولة التي تسعى إلى ارتداء ثياب الأعمال، وتتوجه نحو إعادة هيكلة المجتمع وليس فقط الاقتصاد، والدور الذي تلعبه الدولة الذي يسود اتفاق على أنه جديد وإن تفاوتت الآراء حوله، يشير إلى أن القضايا سوف تعود سيرتها الأولى

طالما ساد التأكيد على معايير الكفاءة الاقتصادية والفصل بين جوانب الحياة المختلفة. فهذه الكفاءة تبدأ من قاعدة الموارد وتضع قواعد التصرف الرشيد الذي تسلكه الوحدات المسئولة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية، بما يوجه تلك الموارد إلى الاستخدامات التي تحقق لكل منها أفضل عائد. ويقتضي ذلك التمييز بين وحدات اتخاذ القرار وفقا لموقفها من عملية تحويل الموارد إلى منتجات قادرة على إشباع الحاجات الإنسانية. غير أن هذا يعني تجزئة الإنسان وفقا لموقعه من تلك العملية، فتارة هو منتج وأخرى مستهلك، ومرة هو عامل وأخرى مالك لعنصر إنتاجي، يخضع في كل حالة وفقا للقواعد التي ترسمها النظرية لسلوك الوحدة النمطية المعنية. أما التقابل بين التدفقات الناجمة عن ذلك فيتم على مستوى إجمالياتها في شبكة الأسواق التي تتفاعل فيما بينها إلى أن يتحقق توازن كل منها وتوازن الجميع معا. وهذا يخفي الصلة المباشرة بينها على مستوى الفرد.

وفي رأينا أن الأمر يقتضي صياغة خلاقة لمصطلح بدت ملامحه في الظهور خلال مناقشات الإعداد للقمة الاجتماعية منذ بضع سنوات، وهو **الكفاءة الاجتماعية** social efficiency[18]. ونقصد بهذا المصطلح تزويد الإنسان بالقدرات اللازمة للتعامل مع مختلف جوانب الحياة، والعمل في الوقت نفسه على بناء الإطار المؤسسي الذي يمكنه من إعمال هذه القدرات على النحو الذي يعظم أفضل مجموعة من الخيارات متاحة له. فالقضية ليست جعل الأسواق أليفة وصديقة للإنسان، بل مراعاة التكامل بين الأبعاد المختلفة، لاسيما الاقتصادية والاجتماعية، على مستوى الإنسان، لأن هذا التكامل هو الذي يحكم تصرفاته إزاء كل منها وإزاءها مجتمعة. هذه المقاربة ضرورية لكي نتجنب الوقوع في تصنيفات للبشر في طبقات تمثل انعكاسا للمتغيرات الاقتصادية المجمعة بعد تجريدها، وتغفل التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى الفرد، وبينها وبين المتغيرات الحياتية الأخرى، بما في ذلك ما يتأثر منها بمشاعر الجماعة community التي يلعب فيها الموقع والثقافة المرتبطة به دورا رئيسيا. كما أن هذا يفسح المجال لوضع إنتاجية العناصر المختلفة، وعلى رأسها العمل، في موقعها الصحيح من التنمية[19]، والتخلص من ربطها بنتائج التحليل الحدي، الذي يتخذ ذريعة لربط نصيب الفرد بالناتج الذي يقرره السوق وليس باحتياجاته.

وبناء عليه فإن الأمر يقتضي التخلص من الإطار الضيق الذي تقيد به المقاربة الاقتصادية عملية التنمية، جاعلة إياها تتمثل فيما تدخله على البنيان الاقتصادي من تطوير يمكنه من إحداث ارتقاء في مستوى المعيشة بجعله أقدر على إنتاج مكونات هذا المستوى من سلع وخدمات على نحو أفضل. فهذا الإطار يعاني، كما سبق أن أوضحنا، من نقيصتين. الأولى أن العبرة بنوعية الحياة، وهو مفهوم أوسع نطاقا من مستوى المعيشة. والثانية أن الفصل بين المتغيرات الاقتصادية جعل التنمية بهذا المعنى شرطا لازما ولكنه غير كاف لحسن توزيع عائداتها. وكما أن مفهوم مستوى المعيشة بمعناه الضيق استتبع تركيز الاهتمام على البنيان الاقتصادي، ومن ثم على مدخلاته، وهو ما أدى إلى معاملة البشر كمورد، فإن مفهوم نوعية الحياة بمعناه الشامل للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية يقودنا إلى ما يوازيه من بنيان شامل هو **التنظيم المجتمعي** social organization[20] أو ما يطلق عليه البعض

"رأس المال الاجتماعي social capital في مقابلة مع رأس المال المادي الحاكم للنماذج الاقتصادية، والذي يعرف بأنه مجموعة العلاقات بين الأفراد في مختلف أوجه حياتهم، ما ينظم هذه العلاقات وما يشكل حافزا له وجهه المجتمعي ولا ينحصر في الربح الفردي[21]. فإذا تمت المقاربة على هذا النوع فإن دور الإنسان لا يقف عند كونه عنصرا إنتاجيا يجب تشكيله (بالتعليم والتدريب) ليتوافق مع طبيعة البنيان الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية، بل يتحول إلى عطاء يؤدي إلى تقدم المجتمع وتطويره.

القسم الثالث: أركان النموذج التنموي العربي في المستقبل

لعلنا الآن أصبحنا في موقف يمكننا من صياغة أبعاد النموذج التنموي الجدير بالاعتبار من وجهة النظر العربية. ولنا أن نستثمر في هذا ما أجريناه من تقييم لمحددات النماذج السابق تطبيقها، ومن تمعن في الأسس النظرية التي بدأت اقتصادية وانتهت بنا إلى نظرة شاملة مجتمعية. ونبادر بالقول أن الجانب الأخير يجعل التحليل قابلا للتطبيق على الدول الساعية إلى النمو بوجه عام، بينما الأول يزودنا بالخصوصيات التي تجعل النموذج أقرب إلى الأوضاع العربية بصورة مجملة، وهو ما يظل قابلا لمزيد من التحديد في حالة كل قطر، وفي أوضاعه الخاصة في فترات زمنية معينة. وبالتالي فإن الأبعاد التي سنناقشها فيما يلي، لها صفتي الخصوصية العربية والعمومية العربية في آن معا. ولذلك فبدلا من السعي إلى تقديم تصور محدد للنموذج التنموي العربي يصادر على الاجتهاد في توفيقه للأحوال المختلفة، فسوف نحاول رسم ملامح النموذج من خلال إجابات على تساؤلات أثارها تحليلنا السابق، مجمعة في مجموعات رئيسية على النحو التالي:

أولا – التخلص من تركة الماضي

(1) استقرار الاستراتيجيات

ويعتبر هذا الجانب واحدا من أهم الاعتبارات التي يجب أن يأخذها النموذج الإنمائي في الحسبان، خاصة بعد أن بدأ التردد يتزايد مع ضغط القوى الخارجية (المجموعة الثالثة) وعدم اكتمال التحولات الهيكلية التي تعرضت له معظم الأقطار العربية، وتسارع وتيرة التغيرات العالمية والإقليمية السائدة. ويستدعي هذا منظورا طويل الأجل، يقتضي جهدا مكثفا في الاستشراف، وهو أمر تتناقص كلفته كلما اتسع نطاق المجتمع ليصل إلى النطاق العربي القومي. هذا المنظور يتفق مع بعدين آخرين هما حاجة الأبعاد الاجتماعية المرشحة للعب دور رئيسي إليه، وتزايد وزن القرارات التي تتخذ للأجل القصير بالقياس إلى الأجل المتوسط، الأمر الذي يثير احتمالات استمرار التقلب في الاستراتيجيات.

(2) دور النفط وقضايا التصدير

يتفق معظم الكتاب الذين عالجوا تطور الوطن العربي خلال العقود السابقة على أن النفط لعب دورا جوهريا في رسم العلاقات العربية البينية والخارجية، وتحديد حركة المتغيرات الاقتصادية والانتقالات البشرية والتحولات الاجتماعية. كما أن السنوات الأخيرة شهدت تزايدا في الآثار السلبية لدور النفط إلى حد إثارة الحروب واستنزاف الأموال في التسليح، وتعرض السياسات المالية لعدد من التغيرات التي أملتها تغيرات سوق النفط، طغت على فاعلية هذه السياسات في تحقيق التنمية أو التكامل الإنمائي العربي. وكما أشير من قبل فإن هناك حاجة إلى تهيئة الوطن العربي لعصر ما بعد النفط، بدءا بتصور "العرب بلا نفط"[22]. وإذا كان النفط لعب دورا مزدوجا كسلعة تصديرية بصورة مباشرة لمنتجيه، وكمصدر لعائدات السياحة وتحويلات العمال المغتربين، فإنه في الحالتين (ربما باستثناء بعض الأنشطة السياحية) تبلور في تدفقات مالية خلوا من الأثر المضاعف للتصدير. وقد

فشلت حتى الآن محاولات تنويع الاقتصادات العربية بما يؤدي إلى الإحلال محل الصادرات، وأصبح الوضع يقتضي إضافة إلى القدرات التصديرية الأخرى مع مراعاة تفاوت الدخل للفرد للمشتغلين في نوعي الصادرات.

(3) الاستثمار والتمويل وانتقالية عناصر الإنتاج

رأينا أن واحدا من أكثر الأمور التي أخلت بالنماذج الإنمائية العربية كان المبالغة في الأهمية التي علقت على الاستثمار في رأس المال العيني، وما تبعه من الانشغال بالتمويل على الصعيدين القطري والقومي. كما أن التباين في توزيع الموارد المالية أفرز حركة في اليد العاملة قيل أنها من عوامل التكامل، رغم أنها تمت في الواقع في ظل خلل في تركيبة الموارد، يقودها إلى الانكماش مع تراجعه. وعلى النموذج الإنمائي البديل أن يعيد العناصر المختلفة إلى موقعها كأدوات تستخدم في تحقيق أهداف أكثر تأصيلا للتنمية، لا أن تكون أهدافا بحد ذاتها تترجم إلى تكالب على الاستثمار أيا كان مصدره، أو تجارة في البشر تصديرا واستيرادا دون مراعاة لسلامة أطر تحديد عوائد كل من رأس المال والعمل. ومن المهم تطوير النموذج التنموي بحيث يمكن استخلاص المعايير المناسبة لانتقال كل من رأس المال والعمل على المستوى العربي، بما يعظم عائداتهما وجدواهما بالنسبة إلى التنمية، قطريا وقوميا، مع مراعاة الموقف من دور رأس المال الأجنبي كما هو بين فيما بعد.

(4) تصحيح الخلل في أبعاد التنمية البشرية

رأينا أن الخلل في التنمية البشرية مزدوج. فمن ناحية هناك تدني عام في قيم المؤشرات العامة يضع الدول العربية في مواقف متأخرة، مع تباين كبير بينها يصل ببعضها إلى أدنى القائمة. ومن ناحية أخرى هناك تباين في موقف الجوانب المختلفة للحياة، جعلت العرب يبدون أغنى مما يتفق مع مستوياتهم في الجوانب الأخرى خاصة في تحصيل العلم. وينطبق هذا على العرب عامة بالقياس إلى المتوسطات العالمية، وعلى كل من الأقطار العربية بمقارنته بالدول القريبة منه في المؤشر العام. ويعتبر القصور في الجانب التعليمي من أخطر السلبيات التي تمخضت عنها جهود التنمية حتى الآن والتي يمكن أن تقف عائقا في وجه مواصلة النمو مستقبلا. وعلى النموذج التنموي أن يراعي تلافي هذا القصور في أقرب فرصة ممكنة، وأن يلحظ ما يترتب عليه من تضليل في المؤشرات التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات التنموية، كتلك التي تعمد إلى تكثيف تشغيل العمالة غير الماهرة، أو توهم بامتلاك أيدي عاملة رخيصة. والأهم من ذلك أنه إذا صح ما ندعو إليه من تمحور التنمية حول التنظيم المجتمعي ومن اهتمام بنوعية الحياة بما يتضمنه من تمكين المواطنين جميعا من المشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف المجالات، فإن القضية يصبح لها أولوية ملحة.

(5) ترشيد التدفقات الاقتصادية، خاصة الاستهلاك

أدى الاهتمام بالقياسات المالية لتخصيصات التنمية وإنجازاتها، وكذلك الوفرة العارضة من دخول ريعية، كان في مقدمتها العائدات النفطية، إلى المظهرية في كل من الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي

بشقيهما العام والخاص. من جهة أخرى فإن النظرة الجزئية إلى قضايا التنمية، وإخضاع القضايا الاجتماعية لأسس التعامل الاقتصادي، أدت إلى قصور في معايير تخصيص الموارد، وإلى تحول عدد من المشاكل التي تبدأ محدودة إلى قضايا مستفحلة، الأمر الذي يؤدي إلى إهدار في الموارد وإلى انحرافات في توجهات الجهد التنموي. وعلى وجه الخصوص فقد تزايد سوء توزيع الدخل داخل الأفكار وفيما بينها، وصحب ذلك إسراف في الاستهلاك انتقلت عدواه من الأغنياء إلى الأقل دخلا، وفي الوقت نفسه شاع الفقر وانتشرت البطالة. وأعقب هذا جهود تتخذ بتأييد من المجتمع العالمي لمكافحة الفقر وتقليص البطالة، وهي جهود علاجية تستنزف قدرا كبيرا من الموارد. وإذا كان علاج ما هو قائم واجبا، فإن إيقاف تكرره يقتضي مقاربة بديلة للتنمية تستأصل الفقر وتجتث جذور البطالة وتوقف الإسراف، وتنمي شعور المواطنة لدى مختلف فئات المجتمع، بما يبني التنظيم المجتمعي على أسس سليمة، ويحقق نوعية حياة أفضل للجميع.

(6) التعامل مع برامج التكيف الهيكلي

أدت المشاكل التي تضافر فيها ضعف إنجازات التنمية مع تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية بسبب تفاقم مشاكل الدول الصناعية المسيطرة عليها، إلى وقوع كثير من الدول العربية في مأزق الاستدانة، ومن ثم اضطرارها إلى تبني برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، التي ضمنت للمقرضين حقوقهم ولكنها تركت قضية التنمية معلقة. وفضلا عما ينسب إلى تلك البرامج من سلبيات اجتماعية فإن الأدبيات العالمية تراوحت بين العودة إلى استراتيجيات سابقة للتنمية، أو تعديلها، أو رفض تام للفلسفة التي تقوم عليها البرامج، وليس فقط البرامج ذاتها. وهنا أيضا فإن المنطق العلاجي الذي يعمد إلى الأخذ بمسكنات تخفف من وقع السلبيات الاجتماعية، يقلل من كفاءة الأنظمة التي يجري التكيف إليها، ويعرضها لمشاكل اقتصادية تتمثل في استمرار حالة الركود والعجز عن مواصلة التنمية. ولا يوجد ما يضمن عودة المشاكل التي أدت إلى فرض تلك البرامج، خاصة مع تردي أوضاع حتى الدول التي كانت إلى عهد قريب تتمتع بمتانة في وضع اقتصاداتها، الخارجي على الأقل. ولذلك فإن نموذج التنمية البديل تقع عليه مهام ثلاث: التخلص من عواقب البرامج حيثما طبقت، والتصدي لاحتمالات عودة الظواهر التي دفعت إلى الأخذ بها، وتحريك عجلة التنمية بعد أن كادت تتوقف. على أن الأمر يقتضي التصدي للضغوط الخارجية التي تروج لهذه البرامج، وهو ما سنبينه فيما بعد.

ثانيا – مواجهة الدعاوى المطروحة عالميا

(7) دور السوق ودور الدولة

لعل أهم الدعاوى المطروحة بشدة هذه الأيام، المطالبة بسيادة السوق وبتقليص مدى تدخل الدولة، ليس فقط في الإنتاج، بل وفي الإنفاق، خاصة ما يترتب عليه عجز يحد من إجمالي المدخرات المحلية ويعوق حوافز الأفراد، منتجين كانوا أم مستهلكين. وإذا كانت القضية تساق على أنها مواجهة بين تغليب دور الفرد أو تعزيز دور الدولة، فإن جوهرها هو تأكيد دور المجتمع. وتكفي الإشارة هنا إلى

الثراء في الأدبيات حول هذا الأمر، والرجوع إلى العناصر الأخرى التي سنعالجها فيما بعد، فيما يتعلق بإدارة شؤون الاقتصاد، وعمليات رسم السياسات الاقتصادية ومتطلبات سلامة إقامة التنظيم المجتمعي. ويكفي أن نشير هنا إلى أنه لا يجب اعتبار أن التخطيط مجرد بديل للسوق، بل يجب أن يمتد للقضاء على عوامل فشل الأسواق، وأن يرشد العلاقة بين الأسواق الداخلية (للمنتجات وعناصر الإنتاج) وبين الأسواق العربية، وبينها وبين الأسواق الدولية.

(8) التعامل مع ظواهر الكوكبة وأدوات العولمة

باعتبار أن الكوكبة globalism ظاهرة موضوعية تمثل مرحلة متقدمة من التطور الرأسمالي، وانتقالا إلى حقبة جديدة يمكن تسميتها التكنولية technolism، فإن النموذج التنموي يجب أن يكون مؤهلا للتعامل مع إفرازات هذه الظاهرة، بل والسعي إلى المشاركة فيها بصورة خلاقة، لا سيما في أبعادها التكنولوجي، بما يتفق ومتطلبات ارتقاء المجتمع العربي. من جهة أخرى فإن المحاولات التي تدخل في نطاق التكوكب أو ما يسمى العولمة globalization، تمثل على أحد جانبيها سعي بعض الدول الرأسمالية، على الأخص الولايات المتحدة، إلى توظيف أدوات العولمة من أجل بسط سلطانها على مختلف أرجاء العالم، وعلى الجانب الآخر تكالبا من جانب الأطراف الأضعف على الانصياع لتلك المساعي. كما أن الدور الذي اكتسبته عابرات القوميات نتيجة تدويل العملية الإنتاجية جعلها قادرة على فرض تكنولوجيات من بيئات مغايرة من خلال انتشار فروعها في ظل احتكاراتها لتلك التكنولوجيات، وأدى في الوقت نفسه إلى الحث على إقامة أسواق مالية محلية وربطها بشبكة الأسواق العالمية، وما يتبعه ذلك من فرض قيود على قواعد التعامل المصرفي وعلى أسس السياسات النقدية، بالإضافة إلى ما تضمنته برامج التكيف من قيود على السياسات المالية. وعلى النموذج التنموي التعامل مع ما تفرضه هذه الأمور من محددات على قواعد اختيار النشاطات الاقتصادية وأساليب رسم السياسات الاقتصادية. كما أن عليها أن تتعامل بوعي مع متضمناتها بالنسبة للبناء المجتمعي وللمفاهيم والأولويات التي تعطي لنوعية الحياة، ومعنى توسيع الخيارات الذي تقوم عليه الدعوة إلى التنمية البشرية.

(9) دور رأس المال الأجنبي

ولعل أهم الأذرع التي تمدها عملية العولمة هي الدعوة إلى التحرير الكامل لحركة رأس المال، والمطالبة بإعادة تنظيم الأسواق والهياكل المحلية، بما في ذلك أنماط الحياة، بما يوفر حرية الحركة لرأس المال الأجنبي ومالكيه. وقد انسحب هذا إلى استثمار الحافظة، الذي تحول مضاربات برؤوس أموال قصيرة الأجل، تتداخل في المضاربات على النقود التي تحولت في ظل التعويم إلى سلع تباع وتشترى. ويندرج في هذا المجال تأثر السلوك الاستهلاكي بالتبادل عن بعد الذي مكن رأس المال من النفاذ بشكل غير مباشر إلى الأسواق الخارجية، متخطيا الحدود التي ابتدعت أساليب تقليدية للسيطرة عليها، في حدود السيادة القطرية التي تصاغ جهود التنمية وفقا لها. وإذا كانت الكوارث التي توالت على الدول المسماة بالنمور قد أشارت إلى العقوبات التي يمكن أن تفرضها حرية رأس المال على

دول تهاونت في بناء اقتصاداتها المحلية، فعلى الجانب الآخر فإن ما أصاب الاتحاد الروسي يشير إلى ما يتعرض له اقتصاد يسعى إلى التكوكب رغم ضخامته وسابق شغله لموقع الدولة العظمى الثانية. كما أن دولة كالبرازيل سباقة إلى الاعتماد على رأس المال الأجنبي، كانت أول من فجر قضية المديونية، ونافست بشيوع قتل الأطفال دول جنوب شرق آسيا في الظلم الاجتماعي. ومن ثم فإن النموذج التنموي عليه أن يضبط إيقاع حركة رأس المال الأجنبي بآجاله المختلفة، وأن يأخذ الآثار طويلة الأجل في الاعتبار. كما أن عليه أن يحل قضية توجيه الاستثمارات بما يتفق ومتطلبات التنمية المحلية لا الربحية الدولية.

(10) التوجه نحو التصدير ودور التجارة

رأينا أن الوطن العربي كان من أكثر مناطق العالم اعتمادا على التصدير، بحيث جاءت الدعوة للإحلال محل الواردات كنوع من التصحيح لهذا الاعتماد المفرط، وليس رغبة في التقوقع وانتهاج سياسة دفاعية لا اقتحامية. ومن ثم فإن الدعوة السائدة الآن إلى نبذ الإحلال محل الواردات من أجل تشجيع التصدير يجب أن يأخذ في الاعتبار مغزى التجربة السابقة، وهي أن المشكلة كانت في ضعف التأثير المضاعف للإنتاج التصديري على النشاط الاقتصادي المحلي. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار التناقض في دعوى التوسع في التصدير على المستوى العالمي، وما يعنيه هذا من إجحاف اقتصادي واجتماعي بالدول النامية. ومن ثم فإن عناك حاجة إلى تحقيق درجة أعلى من التشابك الاقتصادي الداخلي، وهو ما تزداد فاعليته إذا تم على الصعيد القومي العربي، كبديل للاندماج التبعي السلبي الأثر في الاقتصاد العالمي.

(11) الدعوة إلى نزع فتيل السياسة

من الأمور التي تؤخذ على نماذج التنمية التي أخذت بدور قوي للدولة، إخضاعها قرارات التنمية للحسابات السياسية، وما تتضمنه من استرضاء الجماهير في نواح تغطي على سوء سلوك في نواح أخرى. وبالتالي تشتد الدعوة إلى نزع فتيل السياسة من القرارات المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك ما تتضمنه المعونات الإنمائية، لا سيما الثنائية، لأنها تؤدي إلى التقليل من فاعلية القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد الموجهة للتنمية وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية. غير أن هذه الدعوة تستخدمها الدول الرأسمالية المانحة لتستر عملية نقل القرارات التنموية من الدولة الوطنية إلى وحدات اتخاذ القرارات في دول المركز، مع ما ينطوي عليه ذلك ضمنا من ضغوط سياسية. ويؤكد هذا أهمية أن يكون التنظيم المجتمعي قويا، وأن يفرز معايير للاختيار تستبعد تسلط الدولة، وتوقف تسلط الفرد، وتنفي تسلط القوى الرأسمالية العالمية.

(12) قدرة المسايرة لا التكيف

وتنطوي الدعوة السابقة على استمرار تكيف المجتمعات النامية لمتطلبات الرأسمالية العالمية. ورغم ما ينطوي عليه هذا من أضرار فإنه لا يعني الدعوة إلى فرض قطيعة تامة معها. ففي ظل هذه

القطيعة تتعرض الأطر المؤسسية إلى الجمود عند أوضاع تكون قد حققت فيها نجاحات أولية، بحيث تصبح عقبة في وجه التنمية بل ونقيض لها، لأن سنتها الأولى هي التطور. ومن ثم فإن على هذه الأطر أن تحقق **القدرة على المسايرة** adaptability. وبحكم أن التنمية تستهدف تغيير أوضاع اجتماعية، ومن ثم تعديل التركيبة الاجتماعية والأوزان النسبية للمصالح فيها، فإن **التطوير الهيكلي** يكتسب أهمية خاصة شريطة تجاوب الأداء الوظيفي للتغيرات التي يحدثها. وحتى لا نعود إلى عملية اللحاق بالعالم المتقدم التي سادت الفكر التنموي، ونخضع لدعاوى مجاراة حدوث ما يسمى بالإجماع الاقتصادي بإحداث إجماع سياسي وإجماع اجتماعي، لا بد من إسناد التطور في التنظيم المجتمعي إلى أسس من الثقافة الذاتية، في عصر تتعرض فيه الثقافات الوطنية للاستلاب.

ثالثا – أسس النظرة البديلة إلى التنمية

(13) تصويب مقاربة البعد الاجتماعي

رأينا أن من أهم مآخذ النماذج السائدة، بل وتلك التي يروّج لها حاليا، إخضاع البعد الاجتماعي للاعتبارات الاقتصادية، وإحالته إلى سلبيات تفرزها نماذج مفرطة في اقتصادويتها، يتولى علاجها. وبالتالي فقد غلبت عليه المقاربات الجزئية والعلاجية، وهو ما هضم نصيبه في الموارد الموجهة إلى التنمية. كما أن السياسات التي تتبع، ،سواء في إدارة شؤون المجتمع أو التنمية، وكذلك التي يبنى عليها التكامل العربي، تركز على سلامة الاعتبارات الاقتصادية، وتعطي أولوية متأخرة للجوانب الاجتماعي, وفي نموذج قوامه التنظيم المجتمعي الشامل، لا بد من إعادة النظر في هذه الأساليب، وإدراج البعد الاجتماعي بصورة عضوية، وعلى قدم المساواة مع البعد الاقتصادي.

(14) النهوض بإنتاجية العمل

وبحكم تعريف الكفاءة الاجتماعية التي يقترح أن تكون أساسا للتوجهات التنموية، يجب النهوض بقدرات البشر، ليس كمجرد عناصر إنتاجية تخضع لمتطلبات العناصر الأخرى الحاكمة لفنون الإنتاج لا سيما رأس المال (ناهيك عن الجانب الاجتماعي الطبقي) بل كعناصر فاعلة في التطوير والعطاء من خلال الخلق والإبداع، في الإطار المؤسسي الذي يهيئه التنظيم المجتمعي المناسب. ويعني هذا على وجه الخصوص، النهوض بإنتاجية عنصر العمل، بدلا من إخضاعها للاشتقاق من ناتج إشراك عناصر أخرى معه، وتحديد عائده وفق المنهج الحدي الكلاسيكي. ويساعد هذا على وضع البشر في صلب عملية التنمية، وتصويب النظرة إلى التنمية البشرية التي عرف أبعادها الثلاثة تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1993 على النحو التالي[23]:

- فالتنمية هي **تنمية البشر**، بمعنى الاستثمار في القدرات البشرية، سواء بالتعليم أو الصحة أو تنمية المهارات، بما يمكنهم من أن يقوموا بجهد منتج خلاق.
- **والتنمية للبشر** بمعنى أن يجري توزيع ناتج النمو الاقتصادي توزيعا عادلا يعم الجميع.
- **والتنمية بالبشر**، بمعني أن تتاح فرصة للجميع لكي يساهموا في الجهد التنموي.

ويشير التقرير إلى أن التقارير السابقة عنيت بالبعدين الأولين، وأن البعد الثالث، وهو مشاركة الجميع، لم يسبق له أن نال حقه من العناية.

وعلى رغم أهمية عنصر المشاركة فإن الأبعاد الثلاثة يمكن النظر إليها على النحو التالي:

- **التنمية بالبشر** هو ما اعتبره التقرير تنمية للبشر لتمكينهم من القيام بالجهد المنتج الخلاق.
- **التنمية للبشر** لا تقتصر على التوزيع العادل لناتج "النمو الاقتصادي" بل هي في حقيقة الأمر النهوض بنوعية الحياة، بما في ذلك قدرة البشر على المشاركة في مختلف أوجه الحياة.
- التنمية هي **تنمية البشر** بمعنى أنها لا تنصب على البنيان الاقتصادي وتطوير وتحديث الإنتاج، وإنما تتناول مختلف جوانب التنظيم المجتمعي أو ما يسمى رأس المال الاجتماعي.

وبهذا المعنى يخرج مفهوم التنمية بالبشر من نطاق حصره فيما يسمى تنمية الموارد البشرية، ويتحول إلى تمكين البشر، من خلال رفع إنتاجيتهم الذاتية، على الاستفادة من البنية المؤسسية التي يوفرها التنظيم المجتمعي لرفع الكفاءة الاجتماعية المحققة لنوعية أفضل للحياة

(15) موقع المنظومة الثقافية

ومن منطلق أن التنمية هي نهضة حضارية، فإنها لا تستقيم إلا تنظيف المنظومة الثقافية الذاتية وتوظيفها من أجل بناء حضارة خاصة بالمجتمع المعني. من جهة أخرى فإن محاولة اقتناء الماديات التي قامت حضارات أخرى بإنتاجها تؤدي إلى الإصابة **بالاستلاب الثقافي**، بمعنى أن يطبق المجتمع دون وعي أساليب التعامل التي تختارها المجتمعات المبدعة للحضارة، الأمر الذي يفقده ذاتيته الثقافية. كما أن ربط التنمية بتحديث الجهاز الإنتاجي وفق النمط المقتبس من دول الغرب التقدم، يؤدي إلى تعريض المجتمع **للمسخ الثقافي** بمعنى أن يبدأ من مقوماته الثقافية وينتهي إلى سلوكيات مجافية لها بالتقبل السلبي للجوانب المادية المنقولة دون تطوير لها وفقا لتلك المقومات. ويترتب على هذه الأمور جميعا فقدان "للهوية" التي جوهرها استقامة النواتج النهائية مع المقدمات الثقافية. وفي هذا الصدد فإن الوطن العربي يتمتع بقدرة حقيقية على التنمية المشتركة بحكم تقارب المنظومات الثقافية.

(16) دور المعرفة ومضمونها الثقافي

وقد اتضح أن المعرفة أصبحت عنصرا قائما بذاته، يشغل موقعا حاكما من كل من النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي. وهو لا يمكن أن يكون عنصرا محايدا، بحكم مضمونه الثقافي، إذ أنه وليد البحث والتطوير، وكلاهما يقوم على أساس نظرة المجتمع إلى قضاياه، ويبحث عن حلول لها تتفق ومنظومته الثقافية، وهي عادة تؤثر فيها وتعيد صياغتها، وهذا ما نقصده النهضة الحضارية التي تنتقل بالمنظومة الثقافية من وضع لآخر، بحكم تغييرها للبيئة الإنسانية. ولذلك فإن الحديث عن نقل وتطوير التكنولوجيا بمعناها المعرفي دون الوقوف عند الصلب، لا بد أن يوضع في إطار المحافظة على الهوية المشار إليه سابقا. يكفي أن نشير هنا إلى عواقب الانشغال بتطوير المعلوماتية، وما

تتضمنه الهندسة الحيوية من تغيير في أنماط معيشة "الفلاحين"، وما تذهب إليه الثقافات المجددة للمعرفة من استنساخ للبشر.

(17) المشروعات المشتركة

حينما سدت الطرق المؤدية إلى التكامل العربي من خلال تكامل الأسواق، اكتسبت المشروعات المشتركة أهمية خاصة. غير أن تقيده بإطار انتقال رؤوس الأموال يخضعها لما ينطبق على حركة رأس المال الوافد، أيا كان مصدره. وبحكم أن هذه المشروعات تكون عادة كبيرة الحجم، وتنطوي على استخدام لتكنولوجيات متطورة، فإنها تظل جزرا معزولة، تشد الدول المشاركة إلى عجلة الاقتصاد العالمي أكثر منها إلى بعضها البعض. فإذا صح أن الذي يقود النمو عالميا هو عابرات القوميات، فإنه من المفيد إعادة النظر في طبيعة هذه المشروعات لتكون مشروعات متعددة الأقطار عربيا، وتكتسب بعض القوة التي تتصف بها عابرات القوميات. على أن هذا يجب أن يتم في إطار تقسيم عمل متفق عليه، لتصبح روافد للنمو القطري والنمو القومي معا، وتكون نواة للتعاون على صعيد الدول الإسلامية والنامية بوجه عام.

رابعا – أبعاد النظرة البديلة للتنمية

(18) التمييز بين الإدارة والتطوير والتنمية

في غيبة العمل الموجه للتنمية بأي من المعاني الشائعة، تظل هناك مسئولية ملقاة على عاتق الدولة من أجل إدارة شؤون المجتمع. وطبيعي أن يكون الهدف هو تحقيق رفاهية المواطنين وضمان استقرار الأوضاع السياسية وازدهار الأحوال الاقتصادية، بما في ذلك ضمان حدوث نمو اقتصادي في الآجال القصيرة المتعاقبة. من جهة أخرى فعندما يجري الاهتمام بالتنمية على نحو محدد، فإن الإدارة اليومية تعنى بتنفيذ ما تتطلبه استراتيجيات وخطط التنموية، إلى جانب غير ذلك من شؤون الدولة، الأمر الذي يجعل الإدارة (اليومية) مسئولة عن جميع فعاليات المجتمع. غير أن التفريق بين النمو والتنمية اختلط فيه التمييز بين العمدية والتلقائية، بالتمييز بين تزايد حجم النشاط الاقتصادي والتطوير في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الارتقاء في الجوانب السياسية والاجتماعية. ولذلك فإن الأمر يقتضي الجمع بين القاعدتين، بالحديث عن الفعل اللازم والمتعدي في الحالتين. وهكذا نفرق بيت حدوث النمو growth وإحداثه أي النمو والتنمية بالمعنى الضيق، وحدوث التطور أو إحداث التطوير development. فالأخير أقرب إلى المعنى الذي استخدمه شمبيتر في وقت لم يكن النمو بالمعنى الضيق هو الشاغل. وعندما ساد اعتقاد بأن التطور الرأسمالي قد استقر اتجه الاهتمام إلى تفسير النمو وبيان كيفية تحقيق؛ ومؤخرا بدأ يتضح أن ما يسود العالم بمختلف أرجائه هو تطور يجري فيه الانتقال من طور الرأسمالية الضخمة إلى التكنولية الناشئة. ولذلك نجد أن عملية التطوير بدأت تشغل جميع الدول، وهو ما أضر بقضية التنمية بالنسبة للدول النامية لأنها تواجه العمليتين معا. ومن ثم فإن على النموذج التنموي يجب أن يتسع للأمرين، كما أنه يجب أن يراعي أن لكل منهما بالنسبة

للإدارة، كما أن للإدارة للجوانب غير المشمولة بأحدهما أو بالاثنين يجب أن تستوعب انعكاس القرارات الخاصة بالإدارة عليهما.

(19) إدارة السياسات الاقتصادية

هذا الربط بين الإدارة والتنمية والتطوير له أهميته بالنسبة للأجهزة المكلفة بإدارة السياسات الاقتصادية، خاصة وأن جانبا كبيرا من هذه السياسات يتعلق بمتطلبات جوانب حياتية أخرى (ولها أجهزتها الخاصة)، وأن جانبا كبيرا من مسئوليات الدولة بدأ يتحول إلى اتباع سياسات كلية تؤثر في قواعد اتخاذ القرار لدى الوحدات المسئولة عن الأنشطة المختلفة على المستويات الإفرادية والقطاعية. وعلى النموذج الإنمائي أن يوفر قواعد الربط بين الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والسياسات الاقتصادية ذات الطابع التنفيذ قصير الأجل. ومن ثم فإن السياسات المالية، سواء المتعلقة بالموازنة أو الضرائب والتحويلات، والسياسات النقدية التي تضع الضوابط الكلية على حركة الاقتصاد، أن تأخذ في الحسبان متطلبات تحقيق الكفاءة الاجتماعية وعملية التوزيع على الوحدات والأقاليم.

(20) ضرورة التخطيط

وواضح أن التفرقة بين العمد والتلقائية تتضمن مدى اعتماد التخطيط ليس فقط إدارة شؤون التنمية بالمعنى الضيق والمرتبط عادة بالأجل المتوسط، أو التطوير بالمعنى الواسع الذي هو أساسا يوجه للأجل الطويل، بل وأيضا التخطيط للإدارة في الأجل القصير، حيث تتناول الإدارة كل ما يدخل في التنمية والتطوير وما يخرج عنهما في منظور متكامل. ويعني هذا تعديل النظرة إلى آجال التخطيط بما يجعل الآجال الأقصر جزئية من الأطول، لكي يتجاوز التخطيط للأجل القصير مشتملا لأجزاء الأطول ولما هو خارجها في اتساق تام، ضمن استراتيجية واضحة ومستقرة كما أوضحنا من قبل. وتشير دراسات عديدة إلى أن الحاجة للتخطيط قائمة ومستمرة، وإن كان هناك تفاوت بالنسبة لما يجب أن يكون عليه[24]. وهناك هجمة شرسة على أساليب التخطيط التنموي التي اتبعت سابقا، والتي ارتبطت غالبا بدرجة عالية من التدخل الحكومي المباشر، ووصفه بالتخطيط المركزي وجعله صنوا لما ساد في دول المعسكر الاشتراكي الذي جعل من التخطيط بديلا للسوق بالنسبة إلى إدارة شؤون المجتمع، فضلا عن التنمية، وهي الدول التي سميت بالاقتصادات المخططة مركزيا. والواقع أن صفة "مركزي" تشير إلى المستوى الذي يتم عنده التخطيط، وليس إلى الفلسفة التي يقوم عليها. فالدول المذكورة كانت تأخذ بتخطيط مركزي يلبي احتياجات الإدارة المركزية التي نشأت في ظل غياب السوق الذي تتاح فيه حرية القرار للفاعلين الاقتصاديين على المستوى الإفرادي. ومن ثم فإن هذا التخطيط اتخذ شكلا إلزاميا imperative لأن قرار التخطيط ينصب على جهة التنفيذ. ومعلوم أن كثيرا من القرارات، سواء الكلية أو الإفرادية كانت خارج نطاق الإلزام في خطط التنمية. والواقع أن هذا لا يعني كما يقترح التحول إلى تخطيط تأشيري indicative، لا يخلو فقط من الإلزام، بل يضع رؤية المخطط أمام مراكز اتخاذ القرار لكي تتصرف في ضوئها، بما في ذلك مراكز القرارات الكلية في الأجهزة المركزية الحكومية أو البنك المركزي، أشبه بما تقوم به المنظمات العالمية التي لا سيطرة لها على

قرارات الدول (كالخطة التأشيرية للغذاء التي أعدتها الفاو). فالمطلوب هو وضع الأسس التي تتخذ القرارات على ضوئها، وهو ما نطلق عليه التخطيط التوجيهي directive[25].

(21) المتابعة والتصحيح

من الأمور المألوفة في الأنشطة المتعلقة باتخاذ قرارات، أن يكون هناك نظام للمتابعة وإدخال التصحيحات اللازمة على القرارات في ضوء وجاهة الأهداف ومدى تحقيقها في ظل المعطيات التي تستجد أثناء التنفيذ، فضلا عما هو مطلوب للانتقال إلى مرحلة تالية من مراحل اتخاذ القرارات. أي أن المتابعة مطلوبة لتصحيح المسار ومواصلة المسيرة. وفي ظل القاعدة التي تردد عن "مركزية التخطيط ولامركزية التخطيط"، فإن الجهة المسئولة عن اتخاذ القرار التخطيطي تقوم عادة بالمتابعة لتحقيق الغرضين. ولأن هذه الجهة في حالة التخطيط التنموي تكون عادة حكومية، بينما التنمية منصبة أساسا على المجتمع بجميع فئاته، فإن هناك حاجة لإشراك مختلف طوائف المجتمع في عملية المتابعة، ليس فقط على المستوى الإجمالي، بل وعلى المستويات الإفرادية في حدود المشاركين في العمل فيها أو في الاستفادة من ناتج نشاطها، خاصة إذا استقلت بقراراتها على نحو ما سود في ظل سيادة قوى السوق. ويستلزم هذا التدقيق في المفاهيم التي تردد بشأن الشفافية والمساءلة. كما يتجاوز عمليات توفير المعلومات وبناء المؤشرات، إلى أهمية التوعية بها وإتاحة منابر لمناقشتها، وهو ما يعتبر جانبا من جوانب التنظيم المجتمعي المطلوب.

(22) البعد الإقليمي

ويظل للبعد الجهوي أو الإقليمي أهميته، خاصة بسبب التفاوت الصارخ الذي يظل قائما بين مناطق الدولة الواحدة، فضلا عن التفاوت بين الدول. وقد جرت بعض المحاولات للتخطيط الإقليمي مبنية على تصنيف جوهره اقتصادي، يتعلق بالموارد الاقتصادية في المقام الأول. من جهة أخرى فإن جانبا مهما من النشاط على المستوى الإقليمي يرتبط بطبيعة التقسيمات الإدارية، ومن ثم فقد تأثر بطبيعة النظام السياسي السائد ومدى الأخذ باللامركزية في شؤون الإدارة. وتوضح تجربة الجماعة الأوروبية أهمية البعد الإقليمي المبني على قاعدة تحقيق الاندماج والتماسك الاجتماعي، في تعبير صريح عن أن هذه الأمور الحيوية تقع خارج نطاق السوق، التي تبقى عاجزة عن تحقيقها، إن لم تكن مسئولة عن خلق وتفاقم مشاكلها. وفي ظل النظرة المجتمعية للتنمية يتخذ البعد الإقليمي موقعا خاصا في التنظيم المجتمعي، وفي متطلبات تحقيق التقارب الثقافي اللازم لترابطه.

(23) جدلية العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

غلب على النماذج التنموية السائدة الخضوع لإحدى دعويين. الأولى هي أن التنمية الاقتصادية مفتاح الاستقرار السياسي، وأنها ضرورية من أجل الارتقاء بشؤون البشر إلى الحد الذي يمكنهم من المشاركة بشكل مرضٍ في القرارات المتعلقة بأوطانهم ورفاهيتهم. وقد لقي هذا هوى لدى أنظمة مالت إلى الانفراد بالسلطة وفرض الوصاية على شعوبها، ومن ثم اتخذت شكلا سلطويا في الإدارة والتنمية

معا. أما الثانية والتي يروج لها حاليا فتدعي أن الغلبة لا يجب أن تكون للسياسة والدولة، بل للاقتصاد الخاضع لإرادة الفرد. وكما كان هناك ادعاء بأثر انسيابي للتدفقات الاقتصادية ثبت خطؤه، فإن هناك في الحالتين دعوى بالانسياب من الجانب الاقتصادي إلى الجانب السياسي أو إلى الجانب الاجتماعي، وهو أمر ثبت خطؤه أيضا. فالديمقراطية السياسية والإصلاح الاجتماعي وعدالة التوزيع، تشكل جميعا أهدافا على نفس القدر من الأهمية، لا تابع أو متبوع فيها، بل يجب تحقيقها معا واستخدام الأدوات المناسبة لكل في اتساق تام. على أن هذا يثير عددا من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من البحث:

- أساليب التوفيق بين هذه الأبعاد، بحيث لا يطغى أحدها على الآخر، أو يحمله سلبيات لا مبرر لها.
- الدعاوى التي تساق للتعاون الإقليمي، من حيث أن بناء الروابط الاقتصادية كفيل بتحقيق استقرار في العلاقات السياسية، والتي تساق لتمرير الاختراق الصهيوني للوطن العربي.
- توظيف الدول المانحة للمعونات لهذا الأمر بالادعاء بأن المعونات عجزت عن التمهيد لتصويب النظم السياسية، وفرضها مشروطيات تتولى بعضها المؤسسات الدولية بشأن نظم الحكم وحقوق الإنسان، بل وإعادة تشكيل المجتمعات المحلية في صفقة مترابطة.

وواضح أن هذا يلقي على النموذج التنموي مسئوليات أوسع، كما أنه يطالبه باتخاذ موقف حازم من قضايا المعونات والمساعدات المصاحبة لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي، والتي تتضمن في حقيقة الأمر عمليات قولبة سياسية واجتماعية لا تستقيم بالضرورة مع التنظيم المجتمعي الذاتي، ومع حرية اتخاذ القرار الوطني.

خامسا – البعد القومي للتنمية العربية

(24) التنمية العربية، قطرية أم قومية ؟

لعل من أهم الإجماعات العربية التأكيد على أهمية وجدوى المنحى القومي للتنمية، بعد أن ثبت عقم المنحى القطري. غير أن القضية تتطلب بلورة الموقف من حقيقة العلاقة بين التكامل والتنمية. فالمنهج التقليدي الذي ابتدعته الدول السابقة إلى التقدم ينطلق من السعي إلى النمو لا التنمية، ويعتمد فكرة أن التجارة محرك التنمية، ومن ثم يحبذ التكامل من خلال تحرير الأسواق أمام تبادل المنتجات وعناصر الإنتاج. ومثل هذا القول يصح عندما تكون علاقات التبادل قد نشطت إلى الحد الذي يرفع من درجة الاعتماد المتبادل، بحيث يصبح إزالة العوائق أمامها أمرا مرغوبا ومجديا. غير أنه إذا صح أن الإنتاج هو محرك النمو بينما التجارة عجلة المحرك[26]، فإن القضية تصبح كيف يتحقق التكامل الإنتاجي. ولهذا الغرض يجدر بنا أن نميز بين مصطلحين يستخدمان كمترادفين وهما الإنماء التكاملي والتكامل الإنمائي. فالمصطلح الأخير هو المعنى المقصود عادة، وهو أن يكون التكامل للاقتصادي مستهدفا تحقيق التنمية، وهو ما تصبو إليه الدول النامية. غير أن التكامل ذاته يتطلب استعدادا من جانب الدول المعنية لتحمل تبعاته وتهيؤا منها للاستفادة من ثماره. ويتطلب هذا أن تعاد هيكلة اقتصادات الدول المشاركة بما يعظم الأثر المضاعف لتنشيط الإنتاج، على نحو ما

أشرنا بالنسبة لدعوة التصدير عامة، وهو ما يتطلب إنماء تكامليا. غير أن الأمر الجدير بالذكر في حالة الوطن العربي، هو التقارب في المنظومات الثقافية لأقطاره، وإمكانات الترابط والتفاعل بين تنظيماتها المجتمعية، الأمر الذي يدعو إلى، ويسهل من، بناء هذه التنظيمات في سياق قومي.

(25) أبعاد التنمية القومية

وهكذا فإن التنمية القومية تتجاوز ما هو مطروح من إزالة عوائق التبادل أو تكثيف المشروعات المشتركة، أو تنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية، خاصة في ضوء ما أشرنا إليه من التوازي لا التتابع في حركة الروابط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ولعل هذا يؤكد ما ذهبنا إليه مؤخرا من أنه لا مغزى لتأجيل النظر في الوحدة السياسية، بل لا بد من قيام جهد قومي من أجل وضع أسس دولة وحدة وقواعد تسييرها. ومن نفس المنطلق فإنه لا يتوقع للوحدة السياسية أو، من باب أولى، التكامل الإقليمي، أن تؤدي تلقائيا للتنمية، فالعبرة بكيفية تسيير الدولة الاتحادية أو التجمع التكاملي، وتحقيق التنمية فيهما بالمعنى الشامل. ويتعين التعاون في مرحلة أولية على إحداث إنماء تكاملي، يتضمن تعزيز الروابط الداخلية والروابط البينية على المستويين القطري والقومي، حتى تعظم جدوى التكامل الإنمائي. وبالتالي هناك حاجة في هذه المرحلة لتصويب نواحي الخلل في التناسب بين الموارد، قطريا وقوميا، واستكمال النقص في امتلاك المعرفة، وتحقيق التجانس الإقليمي وإعادة بناء الهياكل المؤسسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نحو يكفل حسن توزيع ثمار التكامل على جميع الدول المشاركة، مع توسيع قاعدة المشاركة بكل أبعادها على المستوى القومي.

(26) موقع التكامل العربي

إذا صح أن التكامل العربي هو الطريق السليم إلى التنمية، فإن السؤال الذي يظل بحاجة إلى إجابة هو: هل هناك نواة داخل هذا التكامل قائمة أو مطلوبة أو قادرة على تحريك التنمية المنشودة ؟ وسؤال آخر هو موقف هذا التجمع الإقليمي من التجمعات الإقليمية التي تسعى إلى اجتزاء مناطق من الوطن العربي من داخله أو خارجه. ثم ما هي العلاقة بالتعاون على مستوى العالم الثالث ومع باقي أجزاء العالم. وفي حدود تعلق الأمر بالنموذج التنموي في عصر الكيانات الكبيرة، يمكن تقديم إجابات جزئية على هذه الأسئلة. فالتجربة الأوروبية أثبتت جدارتها من وجود قوى دفع تركزت في البداية في دول ثلاث كبرى من الدول الست، واستطاعت أن تشكل نقاط جذب وانتشار لباقي الأعضاء وهو ما يقترب من قاعدة الإقليم القاعدة، شريطة التخلص من قوى الاستقطاب التي تولدها الفوارق في مستويات النمو، الأمر الذي يحدد مواصفات للنموذج التنموي على المستوى القومي. من جهة أخرى فإن النموذج التنموي القائم على مفهوم التنظيم المجتمعي القائم على هوية ذاتية متجددة، يضع التجمعات الإقليمية البديلة في نطاق أضيق بكثير من الشروط التي يستوفيها التجمع التكاملي القادر على إحداث التنمية. ومعنى هذا أن النموذج التنموي يستطيع الاستفادة من التعاون مع تجمعات أو تشكيلات أخرى خارجه، وأن يعزز جهودها التنموية ويتصدى لقواها الاستقطابية.

(27) أحادية المناهج وتعددها

يبقى الأمر أخيرا رهن بمدى توجه الأقطار العربية للحركة على المستوى القومي، بما في ذلك احتمالات إقامة دولة وحدة وحدودها. ومن ثم فإن على النموذج التنموي التواؤم مع مراحل بناء الإقليم التكاملي. وإذا كان النموذج البديل قد طرح على نحو عام بحيث يصح لمختلف الأقطار الناميۃ، وإذا كنا قد أكدنا على مخاطر محاولات اللحاق وأهمية البناء على قواعد ذاتية، فإن النموذج يظل بحاجة إلى تحديد مواصفاته بقدر أدق ليتمشى مع المتطلبات القطرية والقومية، كما يتدرج في مساره مع ما يتسنى له إحداثه من تنمية. وبوجه خاص عليه أن يغطي مرحلة إعادة تشكيل البنية المجتمعية لكل من الأقطار العربية على نحو يبرز هوياتها الذاتية، ويساعد على تخليص كل منها من الروابط غير السوية القائمة على عدم التكافؤ الاقتصادي والاستلاب الثقافي. ومن ثم فإن التعاون في مرحلة التكامل الإنمائي السابق الإشارة إليها، لا يقتصر على يناء الروابط الاقتصادية المحلية والبينية، بل يجب أن يمتد لتخليص التنظيمات المجتمعية من التشوهات التي يفرزها مجتمع دولي سمته الأساسية النفاذ إلى المجتمعات ونهب الثروات.

خاتمة

استعرضنا في هذه الدراسة ملامح النماذج التنموية التي سادت أقطار الوطن العربي، واستخلصنا منها بعض العبر التي تفيد في بناء نظرة مستقبلية، أخذا في الاعتبار ما مر به مفهوم التنمية ذاته كم تغيرات. ورغم أننا فضلنا الحديث عن التطوير تمييزا له عن التنمية بالمعنى الاقتصادي الضيق، في محاولة لمقاربتها كمفهوم حضاري شامل، فقد أبقينا على مصطلح التنموي شريطة أن يفسر على هذا النطاق الأشمل. ومن ثم وجدن أن النموذج الجدير بالاعتبار هو الذي يقوم على تطوير شامل للتنظيم المجتمعي يستند إلى قاعدة ثقافية ذاتية متجددة، حنى تتحول إلى قاعدة لنهضة حضارية. ومن ثم أمكننا أن نستعرض المواصفات التي يجب أن يحققها هذا النموذج، ليتجاوز سلبيات الماضي ويقابل تحديات المستقبل. ورغم أن النموذج انطلق من منظور قطري، إلا أنه انتهى إلى أفضلية التنمية الشاملة على النطاق العربي، موضحا مدى التداخل بين مختلف الأبعاد، ومسلما بصفة التعددية مع توجه النماذج المتعددة لتحقيق التقارب، بما يؤكد ضرورة التكامل القومي ويعزز دعوة الوحدة، في سياق يختلف بشكل واضح عما تنطوي عليه نظريات التكامل التقليدية والإقليمية المستحدثة.

ولعل القضايا والأبعاد التي طرحناها تلقى حظا أوفى مما احتملته هذه الصفحات من المناقشة، حتى تتحول النماذج النظرية إلى مناهج عملية تلم شتات وطن طال تشرذمه وأغرق في تخلفه.

جدول رقم (1) التوزيع القطاعي للناتج الإجمالي العربي ونسب الاستهلاك والتصدير

(بالأسعار الجارية)

السنة	الزراعة	الصناعة التحويلية	سلعية أخرى	الخدمات	الاستهلاك	الصادرات
أولا – الدول العربية						
1996	13.0	10.7	28.8	47.5	75.0	36.1
1995	13.0	10.6	27.2	49.7	75.9	34.7
1994	13.7	10.7	27.2	48.4	78.2	32.3
1993	13.2	10.2	28.1	48.5	78.0	32.2
1992	14.0	10.2	29.6	46.2	78.4	32.2
1991	13.1	9.2	29.4	48.3	82.1	32.3
1990	11.6	10.5	33.0	44.9	73.6	35.0
1989	11.6	10.7	29.9	47.7	77.3	33.2
1988	12.1	10.8	27.5	49.6	79.9	29.9
1987	12.5	8.6	30.0	48.9	79.9	27.4
1986	11.7	10.5	27.8	50.0	81.8	25.1
1985	9.3	9.4	36.8	44.5	74.2	34.8
1980	6.2	6.5	57.1	30.2	56.1	54.2
1975	10.1	7.5	53.3	29.0	52.9	50.3
1970	15.8	10.8	33.9	39.5	73.5	34.4
ثانيا – جملة العالم						
1995	5	21	12	63	78	22
1985	6	24	12	58	78	19
1980	7	23	15	53	75	22
1975	9	25	11	55	77	19
1970	10	26	9	55	76	13
ثالثا – نسبة النسب العربية إلى العالمية (%)						
1995	260	51	226	78	97	158
1985	155	39	307	77	95	183
1980	89	28	381	57	75	246
1975	117	30	472	52	68	270
1970	165	41	362	72	96	264

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997 وأعداد سابقة.

البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، 1997 و 1987.

القطاعات السلعية الأخرى تشمل الصناعات الاستخراجية والتشييد والكهرباء.

جدول (2) مؤشرات التنمية البشرية للدول العربية لعام 1994

الدولة	توقع الحياة عند الميلاد	الإلمام بالقراءة والكتابة %	نسب القيد في التعليم	دخل الفرد المعدل*	المؤشر الكلي	الترتيب بين 176 دولة	معدل النمو 85-95**
الأردن	68.5	85.5	66	4187	0.730	84	4.5-
الإمارات	74.2	78.6	82	6036	0.866	44	2.8-
البحرين	72.0	84.4	85	6034	0.870	43	0.2
تونس	68.4	65.2	67	5319	0.748	81	1.9
الجزائر	67.8	59.4	66	5442	0.737	82	2.4-
جيبوتي	48.8	45.0	20	1270	0.319	162	..
السعودية	70.3	61.8	56	5953	0.774	73	1.9-
السودان	51.0	44.8	31	1084	0.333	158	..
سوريا	67.8	69.8	64	5397	0.755	78	0.9
الصومال	45.6	25.6	7	666	0.211	173	..
العراق	57.0	56.8	53	3159	0.531	126	..
عمان	70.0	35.0	60	5965	0.718	88	0.3
فلسطين	–	–	–	–	–	–	–
قطر	70.9	78.9	73	6063	0.840	55	4.2-
الكويت	75.2	77.8	57	6074	0.844	53	1.1
لبنان	69.0	92.0	75	4863	0.794	65	..
ليبيا	63.8	75.0	91	5869	0.801	64	..
مصر	64.3	50.5	69	3846	0.614	109	1.1
المغرب	65.3	42.1	46	3681	0.566	119	0.9
موريتانيا	52.1	36.9	36	1593	0.355	150	0.5
اليمن	56.2	41.1	52	805	0.361	148	..
المتوسط	62.5	53.3	56	3710	0.588	113	1.5-
الدول النامية	61.8	69.7	56	2904	0.576	116	0.4
الدول الصناعية	74.1	98.5	83	6037	0.911	23	1.9
العالم	63.2	77.1	60	5798	0.764	75	0.8

المصدر: IBRD: *World Development Report, 1997* – UNDP: *Human Development Report, 1997*

(*) الناتج المحلي للفرد بالقوة الشرائية بالدولار، ومعدل ليعكس درجة الإشباع. (**) نمو الناتج القومي للفرد بيانات الصومال مقدرة على أساس بيانات 1993 منسوبة إلى الدول الخمس الأخيرة من العالم.

هوامش الدراسة

(1) تشمل الدراسات السابقة المشار إليها:

- التطور في النظام الاقتصادي العالمي ومغزاه بالنسبة لقضية التنمية. بحث مقدم إلى ندوة "الاقتصاد العالمي والتنمية العربية؛ الواقع والرؤية المستقبلية". بنغازي، ليبيا، 18-1996/5/20.
- "الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية". صفحات 93-159 من، الإسكوا والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة: التنمية البشرية في الوطن العربي - الأبعاد الثقافية والمجتمعية. سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم (2) - الأمم المتحدة، 1996.
- "التنمية البشرية من المنظور القومي". صفحات 389-454 من، التنمية البشرية في الوطن العربي. بحوث الندوة الفكرية لجامعة الدول العربية وآخرين، 6-1993/12/9. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1995.
- مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، مايو 1993.

(2) بالإضافة إلى ما ورد في الهامش السابق يمكن الرجوع إلى:

- إسماعيل صبري عبدالله: وحدة الأمة العربية؛ المصير والمسيرة. مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، 1995.
- يوسف صايغ: التنمية العربية؛ من قصور الماضي إلى هاجس المستقبل. منتدى الفكر العربي، عمّان الأردن. سلسلة دراسات عربية، 1995.
- محمد رضا العدل: "مأزق النمو والتنمية؛ أزمة التخطيط والسوق في الأقطار العربية"، والتعقيبات عليه، صفحات 23-85 من، جميل طاهر وصالح العصفور (محرران): مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، بحوث ومناقشات ندوة عقدت في تونس 20-1993/4/22.
- يوسف صايغ: التنمية العصية؛ من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. حزيران (يونيو) 1992.
- برهان الدجاني: عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي. الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. الطبعة الأولى، بيروت، 1992.
- فيصل عبد الرؤوف الدحلة، و عادل فهمي بدر: دراسات حول التنمية في الوطن العربي. عمّان، 1992.
- فؤاد مرسي: "الإنماء التكاملي العربي؛ الواقع والتصورات". ص‌ص 19-52 من: مجلة الوحدة الاقتصادية العربية. السنة الخامسة، العدد التاسع، آب/أغسطس 1990، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عمّان، الأردن.
- إبراهيم سعد الدين، و محمود عبد الفضيل (محرران): التنمية العربية. مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي؛ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت حزيران/يونيو 1989.
- محمد محمود الإمام: دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية. دراسة مقدمة إلى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب حول "المشاكل الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية". الكويت، 6-1988/2/8.

- نادر فرجاني (محرر): التنمية المستقلة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت كانون الثاني/يناير 1987.
- عبد الحسن زلزلة: العمل المشترك والاعتماد على الذات؛ نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس. الكتاب الثامن من الحلقة النقاشية السنوية التاسعة للمعهد العربي للتخطيط بالكويت. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت، 1987.
- نادر فرجاني: هدر الإمكانية؛ بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته. مركز دراسات الوحدة العربية. دار المستقبل العربي، القاهرة. الطبعة الثانية، 1982.

(3) أنظر ص 4 من، دراسة نقدية للتجارب التنموية في الأقطار العربية. مرجع سابق.

(4) وهو ما يستشف من عناوين ومضامين الدراسات العديدة التي أشرنا إليها في الهامش رقم (2).

(5) أنظر البند الثاني من الفصل الأول (المخصص لما يعتبر "أوهام التنمية في الوطن العربي") من، رمزي زكي: الاقتصاد العربي تحت الحصار. مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 1989، صص 34–37، وعنوانه "الوهم الثاني: التنمية من خلال تضخيم دور الاستثمار".

(6) على حد قول إسماعيل صبري عبد الله في تعقيبه على تقرير اللجنة الثلاثية لاستراتيجية العمل المشترك، صفحة 143 من، جامعة الدول العربية وآخرون: المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. بغداد، 1978. معاد نشره في صفحات 42–46 من المستقبل العربي، العدد 6، آذار/مارس 1979، وكذلك في صفحات 189–196 من، عادل حسين (محرر): دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي. سلسلة كتب المستقبل العربي 1. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران/ يونيو 1982.

(7) الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وآخرون: تنمية الموارد البشرية. (بحوث ومناقشات ندوة تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي، الكويت 28–1987/11/29). دار الرازي، بيروت، 1989.

(8) على حد تعبير أنور عبد الملك: "تنمية أم نهضة حضارية ؟"، صفحات 6–11 من المستقبل العربي، العدد 3 أيلول/سبتمبر 1978. معاد نشره في صفحات 29–37 من، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، 1982. مرجع سابق.

(9) ص 246 من، إبراهيم سعد الدين، و محمود عبد الفضيل: التنمية العربية. مرجع سابق. 1989.

(10) أنظر مثلا، محمد محمود الإمام (محرر): الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

(11) أنظر مثلا طاهر حمدي كنعان وإبراهيم سعد الدين عبدالله (محرران): الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي. أعمال المؤتمر العلمي الأول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990. وبوجه خاص، سعيد النجار: "الاعتماد المتبادل وعالمية الاقتصاد، بالإشارة إلى الواقع العربي"، صص 15–48، والتعقيبات عليه، صص 113–154.

(12) على نحو ما سبق لنا بيانه في: "تخصيص أم تنمية الموارد"، صص 871–923 من، اتحاد الاقتصاديين العرب: وقائع وأبحاث مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع، الكويت 17–20 مارس/آذار 1973، الجزء الثالث.

(13) أنظر مثلا، ص 283 من مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مرجع سابق.

(14) Hollis Chenery, Montele S. Ahluwalia, C. L. G. Bell, John Duloy and Richard Jolly: *Redistribution with Growth.* (London, Oxford University Press, 1974).

(15) لخصها حكيم بن حمودة في دراسته المقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية: "تقييم سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية". القاهرة، 2-1997/12/3. Hakim Ben Hammouda: *L'Economie du Developpement Post-Ajustment.*

(16) أنظر مثلا، السيد يسين: "البحث عن الطريق الثالث". سلسلة مقالات أسبوعية بدأت في جريدة الأهرام القاهرية، 1998/10/8.

(17) أنظر البند 563 من التقرير السنوي للاتحاد، European Commission: *General Report of the Activities of the European Union, 1994*. وقد جاء هذا تعبيرا عما ورد في الكتاب الأخضر CCE: *Politique Sociale Européenne. Livre Vert*. Luxembourg, 1993، حيث جاء في صفحة 26 ما يلي: "في بداية الثمانينات كان الرأي السائد هو أن ضعف أوروبا يعود إلى عدم مجاراة النموذج الأمريكي الشمالي في بعض خصائصه الثقافية مثل المرونة والانتقالية. إلا أنه بعد عقد من الزمان أعيد تفسير النموذج الأمريكي بصورة مختلفة، حيث صار التركيز على ضرورة إجراء تغيرات مؤسسية ضخمة في مجالات مثل التعليم والتدريب، والبحث والتطوير، والسياسة الصناعية، والنهوض بالبنية الأساسية. وكانت استعادة الاقتصاد الأوروبي لازدهاره في أواخر التسعينات دليلا على قدرة ثقافات وطنية وإقليمية متباينة على إحداث ديناميكية اقتصادية. كما أن اليابان بدورها بنت نجاحها الاقتصادي على ثقافة مختلفة كلية عن الثقافتين الأوروبية والأمريكية".

(18) أنظر في هذا الصدد دراستنا المعنونة: السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية، ومكافحة الفقر. صص 36-38 من الجزء الثاني. معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1996.

(19) أنظر مثلا، إسماعيل صبري عبدالله: التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الدلالة. دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت 7-1992/11/9. كراسة رقم (1) من مسلسل كراسات بحوث اقتصادية عربية، يوليو 1994.

(20) أنظر "الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية"، مرجع سابق.

(21) أنظر مثلا صص 17-21 من، Tariq Banuri, *et al*: *Sustainable Human Development. From Concept to Operation; A Guide for the Practitioner*. UNDP, N.Y., 1994.

(22) محمد محمود الإمام: "عرب بلا نفط. نظرة مستقبلية لآثار هبوط العوائد النفطية". الباحث العربي، العدد الخامس، أكتوبر/تشرين أول-ديسمبر/كانون أول، 1985. صص 10-45.

(23) أنظر ص 3 من، UNDP: *Human Development Report 1993*. Oxford University Press

(24) أنظر المساهمات في مستقبل التخطيط في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، 1993.

(25) أنظر دراستنا المقدمة إلى حلقة نقاش: "التخطيط في ظل اقتصاد السوق". صص 140-152 من العدد الحادي عشر من، ، ربيع 1998.

(26) على حد قول يوسف صايغ، ص 65 من "موجبات البحث في موضوع الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة"، صص 43-66 من، محمد محمود الإمام (محرر): الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة. أعمال المؤتمر الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/مايو 1997.